الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــــجل-

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الـــعـــنـــوان

أهمية تطوير السياحة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تسويق سياحي وفندقي

من إعداد الطالبتين: **تحت إشراف الأستاذ:**

- **سهام لوط** **عبد الحميد مرغيت**
- **مريم بونقط**

الأستاذة صورية بوخلوط	**جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل**	**رئيسا**
الأستاذة فيروز بوشويط	**جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل**	**ممتحنا**
الأستاذ عبد الحميد مرغيت	**جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل**	**مشرفا ومقررا**

السنة الجامعية: 2020/ 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــــجل-

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الـــعـــنـــوان

أهمية تطوير السياحة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تسويق سياحي وفندقي

من إعداد الطالبتين: **تحت إشراف الأستاذ:**

- **سهام لوط** **عبد الحميد مرغيت**
- **مريم بونقط**

الأستاذة صورية بوخلوط	**جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل**	**رئيسا**
الأستاذة فيروز بوشويط	**جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل**	**ممتحنا**
الأستاذ عبد الحميد مرغيت	**جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل**	**مشرفا ومقررا**

السنة الجامعية: 2020/ 2021

شكر وعرفان

الشكر لله أولا وآخرا على توفيقه لنا بإتمام هذا العمل

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف"**عبد الحميد مرغيت** "لنصائحه القيمة وملاحظاته

الصائبة حتى نهاية المذكرة. كما نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذة تخصص تسويق سياحي وفندقي الذين لم يبخلوا علينا في إرشادنا ولكل من ساعدنا في اتمام عملنا هذا كما لا ننسى أن نترحم على أستاذنا الفاضل "**مصباح مراد**" رحمة الله عليه الذي كان يدعمنا بكلماته وتعليمنا مجال الإعلام الآلي، وفي الأخير نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة التقييم.

الإهـــــــــــــداء

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، إلهي لك الحمد على كل نعمة ولك الحمد على كل حال... إلى معلم البشرية وهادي الأمة وخير الخلف أجمعين إلى من اهتدينا بهديه وتركنا على المحجة البيضاء إلى خاتم الأنبياء والمرسلين... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى من كللهم الله بالهيبة والوقار إلى من علمونا العطاء دون انتظار إلى من نحمل أسماءهم بكل افتخار أرجو من الله أن يمد بعمريكما لتريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار... إلى والدينا أدامهما الله لنا بالصحة والعافية إلى معنى الحب والحنان إلى من ضحتا وأدهشا وأعطيا إلى سر الوجود إلى من كان دعائهما سر نجاحنا وحنانهما بلسم جراحنا إلى أغلى الحبايب إلى والديتنا الحبيبتين أدامهما الله لنا بالصحة والعافية، إلى من كانوا ميلادنا وملجأنا إلى من آثرونا على أنفسهم إلى من قاسمونا هموم الحياة إلى من نرى نجاحنا بأعينهم ونرى مستقبلنا بنجاحهم إلى أخواتنا وإخوتنا إلى كتاكيت بيوتنا إلى كل طلبة تخصص التسويق السياحي الفندقي من قريب أو من بعيد.

مريم _ سهام

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996(فصول جدول اعمال القرن21).	**38-37**
02	تطور عدد السياح في الجزائر من 2015 الى 2020.	**59**
03	تطور قدرات الإيواء في الجزائر من 2015 إلى 2016.	**59**
04	تطور الانشاء السنوي للأنشطة حسب الميادين.	**60**

قائمة الاشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف التنمية المستدامة.	**32**
02	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	**41**

المحتوى	الصفحة
شكر وإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفضل الأول: أساسيات حول السياحة الداخلية	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: أساسيات حول السياحة	**08**
المطلب الأول: نشأة السياحة	**08**
المطلب الثاني: مفهوم السياحة	**11**
المطلب الثالث: أنواع السياحة	**13**
المبحث الثاني: مدخل إلى السياحة الداخلية	**16**
المطلب الاول: مفهوم السياحة الداخلية	**16**
المطلب الثاني: انواع السياحة الداخلية والأطراف المؤثرة فيها	**18**
المبحث الثالث: آليات تطوير السياحة الداخلية	**21**
المطلب الاول: متطلبات تطوير السياحة الداخلية	**21**
المطلب الثاني: معيقات تطوير السياحة الداخلية	**24**
خلاصة الفصل	**26**
الفصل الثاني: مدخل للتنمية المستدامة	
تمهيد	**28**
المبحث الاول: أساسيات حول التنمية المستدامة	**29**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**29**
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة	**32**

المبحث الثاني: مؤشرات وأساليب التنمية المستدامة	**36**
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة	**36**
المطلب الثاني: أساليب تحقيق التنمية المستدامة	**39**
المبحث الثالث: أبعاد ومعوقات التنمية المستدامة	**41**
المطلب الاول: أبعاد التنمية المستدامة	**41**
المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة	**43**
المبحث الرابع: دور السياحة الداخلية كألية لتحقيق التنمية المستدامة	**45**
المطلب الأول: السياحة الداخلية والنمو الاقتصادي	**45**
المطلب الثاني: السياحة الداخلية وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة	**46**
المطلب الثالث: السياحة الداخلية والتنمية الاجتماعية	**47**
خلاصة الفصل	**49**
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر	
تمهيد	**51**
المبحث الاول: الامكانات والمقومات السياحية للجزائر	**52**
المطلب الأول: المقومات الطبيعية	**52**
المطلب الثاني: المقومات التاريخية والثقافية	**53**
المطلب الثالث: المقومات المادية	**54**
المبحث الثاني: واقع السياحة الداخلية في الجزائر	**56**
المطلب الأول: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر	**56**
المطلب ثاني: تحليل تطور القطاع السياحي في الجزائر	**59**
المطلب الثالث: معوقات ومشاكل القطاع السياحي في الجزائر	**61**
المبحث الثالث: تقييم مساهمة السياحة الداخلية في التنمية المستدامة	**66**
المطلب الاول: دور السياحة الداخلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	**66**
المطلب الثاني: دور السياحة الداخلية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	**67**

المطلب الثالث: دور السياحة الداخلية في تحقيق البعد الانساني والاجتماعي للتنمية المستدامة	**69**
المطلب الرابع: دور السياحة الداخلية في تحقيق البعد التقني والاداري للتنمية المستدامة	**71**
خلاصة الفصل	**73**
الخاتمة	**75**
قائمة المراجع	**79**

مقدمة

مقدمة

تطورت صناعة السياحة تطورا كبيرا وخاصة في العقديين الأخيرين، ولعل السبب الرئيسي الأكبر يعود إلى تطور وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، وتحول العالم إلى قرية كونية صغيرة بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي بدأت توليه الدول للقطاع السياحي وادراك أهميته الكبيرة في تنشيط قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة لما له من تأثير مباشر أو غير مباشر في هذه القطاعات، وما يحقق للدول من فوائد كبيرة سواء من حيث تشغيل اليد العاملة أو من خلال العائدات الكبيرة التي تحصل عليها الدول من هذا القطاع. والسياحة الداخلية حضت بمكانة مرموقة ضمن القطاعات المولدة للدخل في الجزائر خاصة ضمن المسعى الرامي إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف هيمنة قطاع المحروقات على المداخيل.

إن الاستخدام الجائر للمصادر الطبيعية واستنزاف الثروات الأرضية والزيادة السكانية المضطردة أدى إلى أن ينتبه العالم إلي أهمية دراسة هذه الإمكانيات وكيف ستلبي الاحتياجات المتزايدة في المستقبل. وقد هيأت الدراسة التي أعدتها لجنة بروندتلاند لعام 1987م بعنوان مصيرنا المشترك، الانطلاقة الفعلية للتنمية المستدامة (البنا، 2000م) وتحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما اتضح أن الوسائل المستخدمة حاليا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظرا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغا وجهودا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار. وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلا عن إصلاحات زراعية واقتصادية.

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر من خلال وعيه المستمر النابع من الثقافة السياحية والمبنية أساسا على استقطاب السياح باستمرار. ولقد ازداد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالسياحة والتنمية السياحية لتشابكها مع قطاعات كثيرة ولدورها في خلق فرص عمل جديدة ودعم ميزان المدفوعات ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية. فالسياحة ليست هدفا بل وسيلة للمساهمة في التنمية، فلم يعد ينظر إليها على أساس أنها من القطاعات الثانوية لما لها من مردود كبير سواء على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي أو البيئي. خاصة على المجتمع من خلال العمل على تطويره وتنميته، وهذا بهدف تحقيق تنمية وطنية شاملة.

لا يمكن للسياحة الداخلية في الجزائر أن تتبوأ هذا الدور إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المتمثلة في منح القطاع السياحي الأهمية اللائقة به اقتصاديا. فقد أعطت الدولة في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا لقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على سواء فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لقطاع السياحة والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا التوسع السياحي، وقررت الدولة خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 6-1-2003 على القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة وكذا تسييره عقلانيا.

الإشكالية:

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن لتطوير السياحة الداخلية في أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السياحة الداخلية؟
- ماذا نعني بالتنمية المستدامة؟
- كيف تكون السياحة الداخلية عنصرا محفزا للتنمية المستدامة؟
- ما هو واقع السياحة الداخلية في الجزائر؟ وكيف يمكن لها الاسهام في تحقيق التنمية المستدامة للبلد؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تكتسي السياحة الداخلية أهمية مرموقة في التنمية المستدامة إذا أحسن استغلالها، باعتبار أن مواردها غير نافذة وبإمكانها أن تكون بديلة للمحروقات.
- تعاني الجزائر من عدة عراقيل وصعوبات تقف في وجه تطور السياحة الداخلية وهذا رغم امتلاكها لإمكانيات ومقومات سياحية كبيرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحديد الاطار النظري للسياحة والسياحة الداخلية والتنمية المستدامة.
- إبراز العلاقة الموجودة بين السياحة الداخلية والتنمية المستدامة.
- اظهار مختلف الامكانيات والمعوقات السياحية للجزائر.
- تقييم مدى اسهام القطاع السياحي في دفع وتيرة التنمية المستدامة بالجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في حاجة المجتمع للتنمية المستدامة التي تضمن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية المختلفة من النضوب، بالإضافة الى حماية المجتمع من اثار التلوث والاضرار بالبيئة بصفة خاصة، كما تبرز أهمية الموضوع المدروس أيضاً في كون أن القطاع السياحي يساهم بقدر لابأس به في حل جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقدم تجلياته المالية من استثمارات وعوائد مساهمة ضرورية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وعقلنة استخدام الموارد والحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي، وهي بذلك تمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص الجامعي للطالبتين، إضافة إلى الميول الشخصي لمعالجة مثل هذه المواضيع.
- المساهمة في الترويج لأهمية تطوير السياحة الداخلية في الجزائر حتى تكون بديلة لقطاع المحروقات.

منهج الدراسة:

من أجل إعداد هذا البحث سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لتشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائر واعطاء صورة واضحة عنه مستعملين في ذلك مجموعة الادوات المتمثلة في البيانات والإحصائيات المتعلقة بواقع السياحة والسياحة الداخلية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة: سماعيني نسيبة، بعنوان "دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"** وهي مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في ادارة الأعمال، جامعة وهران خلال السنة 2013-2014 حيث تمثلت الاشكالية في: ما هو الدور الذي يمكن أن السياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؟ وقد قسمت الباحثة بحثها إلى ثلاث فصول، حيث تناولت في الفصل الأول مختلف المفاهيم عن السياحة والسائح بالإضافة إلى الخصائص والأهمية، أما الفصل الثاني عالجت فيه واقع السياحة في الجزائر وذلك بذكر المقومات السياحية ومختلف المراحل التاريخية التي مرت بها السياحة في الجزائر، أخيرا الفصل الثالث تطرقت فيه إلى إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي حيث تم تقديم معلومات والتفكير عليها من خلال عرض أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

2. **دراسة: راضية بن نوي بعنوان "أهمية التسويق السياحي الالكتروني في تنمية الطلب السياحي الداخلي، دراسة عينة من الهيئات السياحية الوطنية بالجزائر نموذجا"**، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة(1)، خلال السنة2019-2020، حيث تمحورت الاشكالية فيما يلي: هل يساهم التسويق السياحي الالكتروني في تنمية الطلب السياحي الداخلي في الجزائر؟، حيث قسمت الباحثة بحثها إلى جزئين تطرقت فيه إلى الاطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطبيقاتها في التسويق السياحي، عناصر المزيج السياحي الالكتروني، إضافة إلى مختلف مكونات السوق السياحي من ضمنها الطلب السياحي، الفصل الثاني عبارة دراسة تطبيقية.

3. **دراسة شرفاوي عائشة بعنوان "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية"** وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر03، خلال السنة 2014-2015، حيث تمحورت الاشكالية في: ما هو واقع السياحة في الاقتصاد الوطني وماهي آليات تفعيلها في المتغيرات الاقتصادية الدولية؟ وقد قسمت الباحثة دراستها إلى أربعة فصول، تناولت في الفصل الأول الإطار النظري للسياحة وأهميتها واتجاهاتها، كما تطرقت إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية السياحية والتنمية المستدامة للسياحة والتخطيط السياحي، والفصل الثاني يعالج المتغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها على صناعة السياحة وأبرزها ظاهرة العولمة وتأثيرها على صناعة السياحة، والفصل الثالث جاء بعنوان السياحة ومكانتها في الاقتصاد الوطني، حيث تم التطرق إلى واقع الاقتصاد الوطني وإلى تطور السياسات السياحية مند الاستقلال إلى غاية2007، أي قبل2008 بداية تطبيق الاستراتيجية السياحية الجديدة وأهم مشاكل وعراقيل صناعة السياحة، وفي الفصل الأخير تناولت الاستراتيجية السياحية في الجزائر من خلال تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 وأهم نتائج هذه الاستراتيجية وماهي الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

4. **دراسة عبد السلام بلباي وآخرون بعنوان "واقع السياحة الداخلية في الجزائر ومتطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة"** وهي عبارة عن مقال لمجلة الحقيقة، العدد الثالث المجلد17 أكتوبر2017، وتكمن إشكالية الدراسة في ما واقع السياحة الداخلية في الجزائر ومتطلبات تحقيق تنمية سياحية مستدامة ؟وهنا قسمت الدراسة قسمت الدراسة إلى قسمين حيث تناول المحور الأول الاطار النظري للسياحة و التنمية السياحية المستدامة، والمحور الثاني متعلق بالاطار التطبيقي للدراسة.

5. **دراسة شعلال ميلود وراثول محمد بعنوان "تنشيط السياحة الداخلية كمؤشر لرفع التنافسية السياحية بالجزائر"** وهي عبارة عن مقال لمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد3، المجلد8، السنة 2019، وتكمن مشكلة الدراسة في كيف يتم تنشيط السياحة الداخلية للرفع من التنافسية السياحية بالجزائر؟ وهنا قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور حيث تناول المحور الأول ماهية السياحة الداخلية

والمحور الثاني تطرق إلى تنشيط السياحة الداخلية في الجزائر وفي المحور الأخير تم التطرق إلى دراسة واقع التنافسية السياحية للجزائر.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في: الفصل الأول أساسيات حول السياحة الداخلية إذ قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يدرس أساسيات حول السياحة، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى مدخل إلى السياحة الداخلية، والمبحث الأخير يعالج أليات تطوير السياحة الداخلية، أما الفصل الثاني يشمل على مدخل للتنمية المستدامة، وسنقسمه إلى ثلاث مباحث فرعية، المبحث الأول نتطرق فيه إلى أساسيات حول التنمية المستدامة، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى مؤشرات وأساليب التنمية المستدامة، وسنعرض في المبحث الثالث أبعاد ومعوقات التنمية المستدامة، وفي الأخير سنبرز دور السياحة الداخلية كألية لتحقيق التنمية المستدامة. أما الفصل الثالث يتضمن ثلاث مباحث نتناول في المبحث الأول الإمكانات والمقومات السياحية في الجزائر، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى واقع السياحة الداخلية في الجزائر، وفي الأخير سنبرز تقييم مساهمة السياحة الداخلية في التنمية المستدامة للبلد.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات نلخصها في ما يلي:

- نقص الدراسات والأبحاث فيما يتعلق بموضوع السياحة الداخلية في الجزائر وعلاقتها بالتنمية المستدامة.
- عدم التجديد في الإحصائيات المتعلقة بالسياحة على مستوى الهيئات والوزارة المختصة أو حتى على مستوى المواقع الإلكترونية.

الفصل الأول: أساسيات حول السياحة الداخلية

المبحث الأول: أساسيات حول السياحة

المبحث الثاني: مدخل إلى السياحة الداخلية

المبحث الثالث: آليات تطوير السياحة الداخلية

الفصل الأول: أساسيات حول السياحة الداخلية

تمهيد:

السياحة ظاهرة اجتماعية قديمة نشأت وتزامنت مع بداية الانسان على سطح الأرض تتميز بالحركة الدائمة، تتأثر وتؤثر على البلدان نظرا لما تحققه من مداخيل ضخمة من العملات الصعبة والعملات المحلية وقطاعا لتشغيل الأيدي العاملة وتحسين في وضعية ميزان المدفوعات لم تعد صناعة السياحة كما كانت سابقا فقد تطورت وتشعبت فروعها، فللسياحة أساسيات وأساليب سنتطرق لها في هذا الفصل الذي يتضمن المباحث التالية:

- المبحث الاول: أساسيات حول السياحة.
- المبحث الثاني: مدخل إلى السياحة الداخلية.
- المبحث الثالث: آليات تطوير السياحة الداخلية.

المبحث الأول: أساسيات حول السياحة

نشأت السياحة مع ظهور الإنسان، وتطورت ومرت بعدة مراحل، كانت بسيطة وبدائية في مظاهرها، ومع اكتشاف العجلات إلى الطيران والوصول إلى أبعد نقطة في العالم، أصبحت الأن نشاطا وقطاعا له أسس وقواعد، وعليه كان يجب أن نتطرق فيما يلي إلى أهم مراحل نشأه السياحة مع الإشارة إلى خصائصها وأنواعها.

المطلب الأول: نشأة السياحة

لا يمكن دراسة أي علم أو صناعة أو ظاهرة بدون أخذ فكرة عامة عن تاريخ هذا العلم أو الصناعة. فقد بدأت السياحة منذ نشوء الإنسان وكانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها وكان الغرض منها هو ممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة مثل البحث عن الطعام والشراب أو المسكن أو البحث عن تجمعات بشرية معينة لغرض اجتماعي.

لم تعد السياحة في يومنا هذا مجرد نشاط ترفيهي وتسلية للإنسان بل تعتبر صناعة لها أبعادها وأهدافها في المساهمة في الدخل القومي والاقتصادي الوطني ولها تأثير كبير على تثقيف المواطنين. تتأثر صناعة السياحة بالتقدم العلمي والتكنولوجي وخاصة بعدما ألغيت المسافات بين العالم باستعمال الطائرات النفاثة للنقل المدني السريع بحيث يستطيع المسافر أن ينتقل إلى أي بقعة في العالم ضمن ساعات محددة. وتعكس صناعة السياحة الأن مدى التطور والتقدم الحضاري للشعوب لأنها تعتمد على التقدم العلمي والتكنولوجي وعلى النشاط الإنساني والذي له أبعاده الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

صناعة السياحة لها أثر كبير في دعم اقتصاد الدول السياحية وكذلك أثر قوي في تنمية العلاقات بين الشعوب المختلفة وأثر اقتصادي وثقافي متبادل بين السائح والمضيف وكذلك لها أثر كبير على التاريخ والجغرافيا. لقد عرفت ظاهرة السياحة مند القدم إلا أن حركة الانتقال في فجر التاريخ كانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في العصر الحديث صناعة لها أسس وقواعد واهتمت بها الدول وسعت إلى تفهم أسرارها واستقراء اثارها ومداها والعمل على تنميتها والاستفادة من مزاياها كما أنها أصبحت الأن علما يدرس ولهذا اهتم المختصين بشؤون السياحة إلى وضع تعريفات لها تحدد معناها على مر العصور وتبين من هو السائح وماهي السياحة وحتى في عصر الإسلام جاء ذكرها واعتبرها الإسلام الحنيف على أنها الترويح عن النفس بأن جعل لها حق على الإنسان وواجبا منه نحو ذاته بنفس القدر الذي حثنا به على العمل والسعي في الحياة. وقد روي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال «روحوا عن أنفسكم فإن القلب إذا أكره عمى".[1]

لقد تطور مفهوم السياحة ومعناها مع تطور المجتمعات وسوف نستعرض بصورة مختصرة ثلاث مراحل من مراحل تطور السياحة وهي:[2]

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، ب ط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.11.

[2] منال شوقي عبد المعطى احمد، جغرافية السياحة، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2011، ص. 38.

1. **العصور القديمة:** إن غريزة التنقل والترحال من مكان لأخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا إلى الظروف المعيشية ومن أجل حياة أفضل. فلم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر للإنسان احتياجاته الضرورية فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه ولم تكن هناك قوانين وأعراف تحد أو تحكم تصرفاته والتزاماته سوى قوانين الطبيعة نفسها.

طبعا لم تكن هناك وسائل نقل سريعة ومنظمة تستطيع أن توفر له التنقل المريح والمأمون وكانت وسيلة الحصول على الخدمات هي عن طريق المقايضة أو المبادلة أو أن الإنسان كان يحصل على خدماته بنفسه. ولم يكن عنصر الوقت ذو أهمية كبيرة للإنسان ولم تكن هناك طرق مأمونة ومعبدة.

ويشير العديد من المؤرخين إلى أن الرومان هم أول شعوب الحضارات القديمة التي اهتمت بشغل أوقات الفراغ بالسفر والترحال من أجل المتعة وقضاء أوقات طيبة.

2. **العصور الوسطى:** كان السفر محدودا، ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي، وتقلص دور التجارة، والقصور في وسائل النقل، ومحدودية وقت الفراغ، وكان السفر يمثل نوعا من المخاطر والمشقة، وأهم ما يلاحظ على السفر قديما ما يلي:[1]

- أنه كان مقصورا على الطبقات الثرية التي كانت تمثل نسبة ضئيلة من كل المجتمع، وعليه فإن الغالبية العظمى كانت محرومة من السفر، إذ أن أيام العمل الأسبوعية كانت ستة أيام، ومن الصباح إلى المساء، أما العطلة الأسبوعية فغالبا للأغراض الدينية، وحتى عصر الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، لم يتحول السفر من سفر الطبقة إلى سفر الوفرة.
- إن الرحلات كانت تتسم بالخطورة بسبب كثرة اللصوص وقطاع الطرق الذين شكلوا خطرا مستمرا على المسافر.
- إن من معوقات السفر قديما، إن إمكانات صرف العملات لم تكن قائمة، كما أن أسعارها كانت غير ثابتة، ومن ثم كان على المسافر أن يحصل معه مبالغ مالية كبيرة، مما يجعله فريسة سهلة لقطاع الطرق.
- إن وثائق السفر كانت غير إجبارية حتى القرون الوسطى مما جعل المسافر يخضع للتأخير بسبب عوامل وشبهات سياسية ولكن التجار كان بمقدورهم حلها.

[1] محمد صبحي عبد الحكيم وحمدي احمد الديب، جغرافيا السياحة، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص ص.36-37.

3. العصور الحديثة(ما بعد الثورة الصناعية):

وتبدأ هذه المرحلة مع قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر الميلادي، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وشملت على سمات يمكن إيجازها في ما يلي:[1]

- شهدت هذه المرحلة تطورا كبيرا في وسائل النقل بفعل الثورة الصناعية، وشمل التطور في بداية الأمر النقل بالسكك الحديدية، وتطورت من نقل السلع إلى نقل المسافرين كما ظهرت البواخر التي تعمل بالطاقة البخارية مما سهل عملية اتصال أوروبا بالعالم الجديد.
- ازدياد أهمية القطاع الصناعي وأدى هذا إلى زيادة النمو الاقتصادي، وصاحب ذلك ارتفاع في مستوى الدخل الفردي والمستوى المعيشي للسكان.
- ظهور القيود على السفر، وهذا بسبب انقسام العالم إلى دويلات ، ومن أجل الحد من الهجرة وتنظيم إقامة الأجانب ومنع التهريب وغيرها، نشأت في هذه المرحلة جوازات السفر والتأشيرات إلى غير ذلك من القيود التي فرضت على السفر والسياحة.
- شعور الدولة بأهمية السفر والسياحة لأنها تشكل أحد الموارد الاقتصادية المهمة التي تعين الدولة في اقتصاداتها وبالتالي تنظيم زيارة الأجانب وتقديم كافة الإمكانيات لخدمتهم وانتقالهم ومتعتهم للاستفادة المادية من وراء زيارتهم.
- الفصل بين محل الإقامة ومحل العمل، إذ نشأت المصانع الكبيرة وأصبح مكان العمل منفصلا عن مكان الاقامة، ومن ثم أصبح هناك تميز لأول مرة بين وقت العمل ووقت الفراغ.

دوافع السفر في عصر الألة:

بشكل عام تطورت وتعددت دوافع السفر في هذه المرحلة ولأول مرة ظهر للوجود لفظ السياحة (**TOURISM**) بمعناها المباشر بحيث أصبح دافع السفر للأغراض السياحية البحتة. كما تطورت دوافع السفر في هذه المرحلة، حيث بدأت تبحث في أروقة عصبة الأمم المتحدة واستحدثت الأجهزة الإدارية المسؤولة عن تنظيم هذه الظاهرة، زيادة عن العشرات من المنظمات السياحية والفندقية التي أنشئت في هذه المرحلة.

مميزات السياحة في عصر الألة:

تميزت السياحة في هذا العصر بـ:[2]

- انتشار حركة السفر والسياحة خاصة بين الطبقات المالكة المسيطرة من الملوك والأمراء ورجال المال والاقتصاد.
- قلة عدد المسافرين للأغراض السياحية واقتصارها على الطبقات الغنية، وكثرة الإنفاق على الخدمات وعدم الاهتمام بالسعر والمواصلات ولذلك سميت هذه المرحلة(عصر سياحة الأغنياء أو الطبقة الواحدة).
- طول مدة الرحلة السياحية، إذ لم يكن يقيد الأغنياء عامل الوقت أو ارتباط أو التزام يحد من فترة الرحلة.

[1] ماجد عيسى القرنة، الاتجاهات الحديثة في الادارة السياحية، الطبعة الاولى، دار الرنيم للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص ص.19– 20.

- إنشاء الفنادق الفخمة التي أخدت طابع القصور والقلاع لتلبية أذواق السياح الأثرياء في عصر الالة.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة

أ.تعريف السياحة: للسياحة أكثر من تعريف، وكل منها يختلف عن الأخر بقدر اختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى السياحة. فبعضهم يتأثر بالسياحة بوصفها ظاهرة اجتماعية وأخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية آو يرونها عاملا من عوامل العلاقات الإنسانية أو الثقافية...إلخ وفيما يلي استعراض لعدد من التعاريف المهمة:[1]

-بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر إلا أن أول تعريف محدد للسياحة يعود إلى العالم الألماني جوبير فرديلر في عام 1905 للميلاد عندما أعطى تعريفا مطولا للسياحة على أنها(ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة. وأيضا إلى نمو الاتصالات وعلى الاخص بين الشعوب، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل).

ويعاب على هذا التعريف كونه مطولا إضافة إلى اهتمامه بالجوانب الاقتصادية المترتبة على النشاط السياحي.

-وفي عام 1943 ظهر كتاب بعنوان(النظرية العامة للسياحة) للكاتبين هوزكر وكرافت حيث توصلا فيه إلى تعريف للسياحة يشتمل على كل الروابط والظواهر الطبيعية والعلاقات المادية وغير المادية التي تنطبق على حقيقة الإقامة المؤقتة للسائحين، وقالا أن السياحة هي(المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين شريطة أن لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو عملا مؤقتا).

- الأكاديمية الدولية للسياحة عرفت السياحة على أنها(عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة).
- وعبد الرحمن أبو رباح الأمين العام لاتحاد السياحة العربي، يعرف السياحة بأنها(تغير مؤقت إلى بلد أو مكان يرتبط بعملية التعرف على بلدان أخرى على الثقافة والحياة الاجتماعية أو الطبيعية ولغرض الاتصال والاحتكاك بهم).
- أما التعريف الشامل للسياحة[2]: هي عبارة عن تجوال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان اخر، وهذا يعتبر سياحة عالمية، أو الانتقال في البلد نفسة، أي سياحة داخلية لمدة يجب أن لا تقل عن(24) ساعة. قد تكون لأغراض ثقافية أو دينية أو رياضية...الخ.

هذا التنوع هو نتاج تطور صناعة السياحة وزحفها إلى مقدمة القطاعات الاقتصادية في العالم، فقد تمكنت السياحة من تجاوز كل الأزمات وأثبتت التجارب أنها صناعة لا تندثر بل تنمو عاما بعد عام رغم كل الأحداث المؤسفة التي قد تمر بها، فالسياحة هي صناعة مرتبطة بالرغبة الإنسانية في المعرفة وتخطي الحدود.

[1] نعيم الظاهر وسراب الياس، مبادئ السياحة(سلسلة السياحة والفندقة 1)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، الطبعة الثانية، 2007،ص ص.29-31.

[2] احمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، ص ص.24-26.

كما يعرف السائح بأنه: هو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان داخل البلد الذي يعيش فيه(السائح الوطني) أو في خارج بلده(السائح الاجنبي) ولفترة تزيد عن 24 ساعة وأن تقل عن ذلك فهو يعتبر قاصد للنزهة. وغرض المسافر من السياحة هي زيارة بلد أو مدن لأكثر من 24ساعة ولأغراض ترفيهية. ويمكن أن تكون لغرض أعمال ومؤتمرات، أو أخرى.

ب. خصائص السياحة:

تعتبر السياحة نشاط اقتصادي متميز ينطوي على عدد من الخصائص أهمها:[1]

- السياحة ظاهرة متعددة الأبعاد لها نشاطات كثيرة ومتنوعة وتسهم كل منها في خدمة شاملة للسائح وتتطلب جهد وتعاون بين المراكز السياحية وأصحاب الفنادق ومنظمي الرحلات.
- قد تتميز بعض المناطق السياحية بأنها موسمية النمط وهذا يعني أن العمل طارئ والبطالة موسمية، وهما مظهرين مميزين لصناعة السياحة في المنتجعات.
- السياحة عبارة عن صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في إنتاج مادي يمكن نقله، وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها، وهي تعتبر من الصناعات القلية التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتجات بنفسه من مكان انتاجه.
- إن المنتوج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي والموارد السياحية(الطبيعة، التاريخ، الاثار) لا تباع إلا من خلال السياحة، وهذا المنتوج لا يباع إلا في وجود سلع وخدمات مساعدة التي تتمثل في الهياكل الأساسية، منشئات الإقامة، المنتوج السياحي.
- ارتباط صناعة السياحة كنشاط انتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ج. أهمية السياحة:

تكمن أهمية السياحة من كونها القطاع الذي يزيد من إيرادات الدولة وذلك كما يلي:[2]

- تعتبر صناعة السياحة من أكبر الصناعات في العالم، التي تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي، وينفق المستهلكون في الدول المتقدمة على السفر والسياحة، أكثر مما ينفقون على المواد الاخرى.
- السائح في البلد السياحي يقوم بوظيفة استهلاكية ينتج عنها زيادة في دخل هذا البلد، وتحدث هذه الزيادة عن طريق الانتفاع بالخدمات(إقامة، طعام، شراب... الخ)وتتمثل في صورة خدمات ضرورية تهدف الى راحته وإمداده بكل وسائل المعيشة السهلة الكاملة، وكذلك في صورة إمداده بالسلع المحلية، لذا يحرص كل سائح عادة على شراء بعض المنتجات المحلية والهدايا من اللبد السياحي، لكي تكون رمزا باقيا لزيارته لهذا البلد.

[1] عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، التنمية السياحية المستدامة، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2019، ص ص.19-22.

[2] ماجد عيسى القرنة، مرجع سبق ذكره، ص. 46.

- تزداد أهمية صناعة السياحة في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات، وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة، وتحقق صناعة السياحة صادرات غير منظورة.
- تعود الأهمية الاقتصادية للسياحة إلى ما تجذبه الى البلد من عملة صعبة ورؤوس اموال، وفي كثير من الدول تعتمد البنية الأساسية للاقتصاد المحلي على صناعة السياحة، وتعتبر هذه بمجالاتها المختلفة أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة، وتسهم أيضا في تنمية اقتصاديات الدول، تعتبر صناعة السياحة سوقا قابلا للتوسع، بحيث تشمل جميع الصناعات الأخرى مثل التجارة والزراعة ...الخ.
- السياحة باعتبارها صناعة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد القومي، التي يمكن النظر إليها.
- السياحة باعتبارها نشاطا ديناميكا حركيا ذات تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الفئات الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الانتاج، الاستهلاك، النقل، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات، الفنادق، البنوك، وعمليات التجارة الداخلية والخارجية، الخ.

د. أهداف السياحة:

تتلخص أهداف السياحة في:[1]

- المعرفة والعلم.
- التعرف على الأخرين وعاداتهم وتقاليدهم.
- تحقيق المشاهدة على الطبيعة وحب الاستطلاع.
- نقل ثقافات وحضارات البلاد.
- إعادة بناء الانسان جسديا ونفسيا وذهنيا.
- الترويح عن النفس وتجديد النشاط.

المطلب الثالث: أنواع السياحة

يمكن أن نقسم السياحة إلى أكثر من نوع، منها ما يتصل بتوزيع الحدود السياسية، ومنها ما يتصل بمفهوم الرغبة.

1 . أنواع السياحة وفقا لتوزيع الحدود السياسية:[2]

وتتكون من سياحة داخلية، وسياحة خارجية.

1.1 السياحة الداخلية:

تلك الأنشطة المرفقية التي تتضمن تهيئة جميع الظروف السياحية للمواطنين للاستمتاع بأوقاتهم أثناء الفترة السياحية داخل الوطن الواحد.

[1] مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والامن السياحي ، الطبعة الاولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص. 39.

[2] احمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الاولى ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية،2008، ص ص. 25- 26.

2.1 السياحة الخارجية:

تلك الأنشطة المرفقية التي تتفاعل من أجل إفراز مجموعة من الخدمات السياحية للأجانب، ومجموعة إجراءات سياحية أخرى خاصة بانتقال المواطنين إلى الخارج لنفس الغرض.

2. أنواع السياحة وفقا لمفهوم الرغبة:

ويقصد بالرغبة– أي رغبة السائحين في الترويح عن النفس وفقا لاتجاهاتهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية:

1.2 سياحة الاستجمام:

وهي السياحة التي يقصد بها أوقات استمتاع السائح خاصة، وذلك من خلال انتقاله إلى أماكن جذابة طبيعية، مثل مناطق البحر الأحمر، شرم الشيخ، الساحل الشمالي أي أنها سياحة المناطق الهادئة.

2.2 سياحة رجال الاعمال:

وهي نوع جديد من السياحة برز في القرن الماضي ويتمثل في عقد المؤتمرات لزيادة الأسواق والمعارض، التي تتضمن قطع اثرية وتحف لا تقدر بثمن، كذا حضور المؤتمرات الدولية التي تتضمن جميع التوجيهات السياحية الدولية، ومن امثلة ذلك سوق القاهرة الدولي.[1]

3.2 السياحة الدينية:

والمقصود بها السياحة من أجل زيارة الأماكن الدينية المقدسة والمزارات الدينية التي لها قدسية وروحانية معينة في وجدان الزائر أو المسافر، حيث تعددت هذه المزارات ما بين الأماكن الإسلامية، والمسيحية، واليهودية.

وتشمل هذه السياحة زيارات الأماكن ذات الدلالات الدينية، والتي تتمتع بروحانية لدى مختلف الديانات مثل: زيارات بعض الكنائس بالنسبة للمسيحيين، أو زيارة معابد يهودية بالنسبة للديانة اليهودية.

4.2 السياحة العلاجية:

تتضمن هذه السياحة ما يعرف به السياحة الطبية التي أصبحت خيارا مشهورا بشكل متزايد لدى المرضى الذين يبحثون ويسعون إلى الحصول عليها– وذلك على نفقتهم الخاصة– وهذه السياحة الطبية ليست متوفرة بشكل أساسي في الموطن الأصلي للمريض وذلك بسبب نقص إتاحة هذا العلاج لديهم، وذهب البعض إلى اعتبار أن السياحة العلاجية يمكن أن يتم ربطها بالبيئة، وأطلق عليها السياحة العلاجية البيئية التي في حد ذاتها هي علاج للإنسان العصري الذي يعاني القلق والتوتر والاكتئاب نتيجة الزحام والتلوث وضغط العمل.[2]

[1] احمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص ص. 26–27 .

[2] اماني رضا، الاعلام والسياحة، الطبعة الاولى، اطلس للنشر والانتاج الاعلامي، الجيزة ، 2017، ص ص. 16– 21.

5.2 السياحة الرياضية:

وهو السفر من مكان لأخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة والاستمتاع بمشاهدتها.

6.2 السياحة الثقافية(السياحة الاثرية والتاريخية):

يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة. ونجذ هذا النوع من السياحة متمثل في الاستمتاع بالحضارات القديمة وأشهرها الحضارة الفرعونية المصرية القديمة والحضارات الإغريقية والرومانية والحضارات الإسلامية والمسيحية على مر التاريخ والعصور.[1]

[1] عصام حسن السعيدي، التسويق والترويج السياحي والفندقي(دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية)، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص. 142– 144.

المبحث الثاني: مدخل إلى السياحة الداخلية

اهتمت المجتمعات بالسياحة الداخلية لما لها من أثار وعوائد عليها، فقد أشارت الإحصائيات العالمية إلى أن حجم السياحة المحلية أو الداخلية يصل إلى ثلاثة أضعاف حجم السياحة الخارجية، وأن حجم السياحة الداخلية يزيد عن 75% من الإنفاق السياحي العالمي، فهي مهمة من أجل زيادة فرص العمل والنهوض بالقطاع السياحي للبلد وكسب سياح من مختلف بقاع العالم، وسنتطرق هنا إلى أهم النقاط المتعلقة بالسياحة الداخلية.

المطلب الاول: مفهوم السياحة الداخلية

أ. تعريف السياحة الداخلية:

يقصد بها تحرك الراغبين في السياحة داخليا من إقليم إلى أخر في إطار الحدود السياسية لدولهم.[1]

- تتميز السياحة الداخلية بكون السائح في هذه الحالة هو مواطن الدولة، حيث ينتقل ذلك المواطن من مكان إقامته المعتاد ويسافر ليزور مكان أخر أو منطقة أخرى. داخل حدود بلده. بحيث لا تقل مدة الزيارة عن ليلة واحدة، إلا تقل المسافة المقطوعة عن 40كلم. كما يجب ألا تكون الزيارة بغرض العمل أو الكسب، وإنما تكون للترفيه أو الرياضة أو الاستجمام أو لأسباب دينية كزيارة مكان ديني معين أو أثر ديني أو للعلاج، أو المشاركة في مؤتمر أو ندوة، أو ما شابه ذلك.

وهكذا نجد من خلال التعريف السابق للسياحة الداخلية، فإن هناك ثلاثة شروط يجب توافرها، وهي:

شرط المكان: أن يبعد مسافة لا تقل عن 40 كلم من مكان إقامة السائح الداخلي.

الاقامة: ألا تقل مدة الإقامة عن ليلة واحدة، فاذا لم يتحقق ذلك، انتفت صفة السياحة في هذه الحالة، وتؤول إلى زيارة.

الغرض: أن يكون الغرض هو الترفيه أو الرياضة أو الاستجمام أو لأسباب دينية أو العلاج أو حضور ندوة أو مؤتمر.

أما إذا كان الغرض هو العمل لكسب الرزق فإنه في هذه الحالة تمتطي صفة السياحة الداخلية.[2]

ويعرف السائح الداخلي كما يلي:[3]

هو الشخص الذي يقتصر تنقله داخل حدود الدولة التي يقيم فيها ويبقى بعيدا عن مكان إقامته الأصلي مدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة واحدة وتضع بعض الدول حدودا دنيا تتعلق بالمسافة في تحديد السائح الداخلي، تختلف هذه الحدود بين 40–100 كلم.

[1] فؤاد بن غضبان، الجغرافية السياحية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص.78.

[2] حسن احمد شحاتة، التلوث واعاقة السياحة، الطبعة الاولى، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006، ص.49.

[3] مصطفى يوسف كافي، وكالات ومنظمات السياحة والسفر، الطبعة الاولى، دار ومؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2018، ص. 15.

ب. خصائص السياحة الداخلية:

تسعى معظم الدول إلى تحقيق العوامل المؤثرة في إحداث التنمية السياحية، والتي يمكن حصرها في العوامل التالية:[1]

1. تعد السياحة الداخلية نشاطا اقتصاديا، بمعنى أن الدخل السياحي يتزايد في الأقاليم السياحية التي تستطيع توفير كافة أو معظم خدمات ومتطلبات صناعة السياحة بها، ويقل هذا الدخل تبعا لمستوى ودرجة الاكتفاء الذاتي التي تتمتع بها الأقاليم في هذا المجال.
2. تتأثر السياحة الداخلية بعامل الأسعار خاصة أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى الدخل المادي للأفراد بصورة كبيرة، فتتزايد تكاليف الرحلة السياحية إلى إقليم معين، ينتج عنه ضعف الإقبال على السفر إلى هذا الإقليم من أجل السياحة.
3. عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين كما في العديد من الصناعات، خاصة وأن السياحة تتصف بالموسمية في معظم الأوقات، مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة.
4. صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا إلى نفس الإقليم السياحي لكثرة المغريات السياحية في أقاليم العالم المختلفة، لذا يسعى العاملون في القطاع السياحي إلى خلق رضا دائم عند السياح على أمل عودتهم مرة اخرى لأداء الفعل السياحي.
5. خاصية التغير الكبير للطلب السياحي، والذي يتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بطبيعتها وبحجمها، خاصة وأن نمط السياحة الدولية التي يقطع فيها السياح مسافات طويلة للوصول إلى المكان المقصود يتسم بارتفاع التكاليف.

ج. أهمية السياحة الداخلية:

تتلخص المزايا التي تتحقق عن السياحة الداخلية فيما يلي:[2]

1. زيادة الاستثمارات السياحية في مجال الفندقة والمطاعم والمحلات العامة.
2. الانتعاش الاقتصادي للمناطق السياحية نتيجة لزيادة الانفاق السياحي بها.
3. تخفيف حدة مشكلة البطالة في المناطق السياحية وخلق فرص عمل للعاطلين مما ينعكس ذلك ارتفاع مستوى المعيشة في هذه المناطق.
4. ارتفاع مستوى المناطق السياحية بصفة عامة نتيجة الاهتمام بتطويرها وتجديدها لمواجهة الحركة المتزايدة للسياحة الداخلية.
5. رفع الوعي الثقافي والفكري والسياحي لدى المواطنين أنفسهم.

[1] بولخراشف محمد وبوعش فرحات، دور الوجهات السياحية في تنشيط السياحة الداخلية (دراسة الحظيرة الوطنية تازة جيجل)، مذكرة مقدمة لنيل شهاده الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق سياحي وفندقي، جامعة جيجل، الجزائر، 2020، ص ص.27- 29.

[2] ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص.45.

6. تحقيق الارتباط الشديد بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية من حيث أن الاهتمام بالمناطق السياحية وتشجيع السياحة الداخلية ينعكس على زيادة الحركة السياحية الدولية إلى مصر وبذلك تصبح السياحة الداخلية ركيزة أساسية للسياحة الدولية.

7. الترويح عن المواطنين وإزالة مظاهر التعب والإرهاق عن نفوسهم مما يجعلهم أكثر حيوية ونشاطا وقدرة على العمل والإنتاج.

8. تنشيط الصناعات المختلفة ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بالسياحة مثل: النقل والبناء والصناعات الغذائية والبيئية.

9. تنمية المناطق السياحية وانتعاش الاقتصاد نتيجة لإنفاق الزوار بها.

المطلب الثاني: انواع السياحة الداخلية والأطراف المؤثرة فيها

أولا: أنواع السياحة الداخلية

باعتبار السياحة الداخلية جزء من السياحة ضمن تقسيمها إلى عدة أقسام حسب المعيار المستخدم أبرزها: [1]

1. **وفقا لمعيار العدد:** حيث نجد:

- **السياحة الداخلية الفردية:** قيام السائح بمفرده أو برفقة عائلته بتنفيذ رحلة سياحية على حسابه الخاص.
- **السياحة الداخلية الجماعية:** قيام مجموعة من الأشخاص والعائلات تجمع بينهم روابط معينة كالصداقة والعمل بالقيام برحلة سياحية.

2. **وفقا لمعيار الغرض من السياحة:** نجد:

- **السياحة الداخلية الثقافية:** زيارة السائح لمنطقة في بلده بغرض معرفة ثقافة وعادات وتقاليد أصحاب المنطقة.
- **السياحة الداخلية الرياضية:** وهو السفر من مكان لأخر داخل الدولة لحضور دورات رياضية أو المشاركة في هذه الدورات والبطولات والاستمتاع بمختلف الأنشطة الرياضية المختلفة.
- **السياحة الداخلية العلاجية:** يقوم المريض بالسفر داخل نفس البلد بغرض التداوي والعلاج سواء كان العلاج طبيعي مثل الحمامات المعدنية أو المتخصص كالعنايات الخاصة والمستشفيات.
- **سياحة الاعمال:** سفر الشخص في البلد بغرض القيام بأعمال تجارية مثلا.
- **سياحة المعارض:** سفر السائح داخل نفس الدول بغرض حضور معارض وطنية ودولية، وسياحة المعارض تشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية والتجارية والفنية والتشكيلية ومعارض الكتاب.
- **سياحة المؤتمرات:** سفر السائح إلى منطقة أخرى في بلده بغرض حضور مؤتمرات في مختلف المجالات.
- **السياحة الداخلية الترفيهية:** ذهاب السائح إلى المناطق في بلده تتوفر مقومات بها مقومات الترويج عن النفس وتجديد نشاطه وحيويته.

[1] وليد بن شلي، اليات تنشيط السياحة الداخلية في الجزائر – ولاية جيجل نموذجا–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق سياحي وفندقي، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص.32.

ثانيا: الأطراف المؤثرة في السياحة الداخلية

وتنقسم إلى قسمين، الاطراف الداخلية والأطراف الخارجية:[1]

أولا: الأطراف الداخلية: وتتمثل في:

1- الهيئات والمؤسسات الفاعلة بالقطاع السياحي في الجزائر:

- **وزارة السياحة:** تعتبر أعلى سلطة في القطاع السياحي الجزائري، تعتبر الراس المدبر والمخطط لتنمية القطاع، يتمثل دورها في:
  - التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري .
  - تجسيد السياسة التنموية في مجال السياحة.
  - إنجاز المخططات التنموية السياحية.
- **الديوان الوطني للسياحة:** يعتبر من المؤسسات التي تساهم في تنشيط السياحة الجزائرية، تتمثل مهامه في:
  - ترقية المنتج السياحي الجزائري.
  - مراقبة وكالات السياحة والسفر.
  - توجيه المتعاملين السياحيين.
  - متابعة الاستثمارات السياحية في الجزائر.
- **الوكالة الوطنية لتنمية السياحة:** مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بالوظائف التالية:
  - حماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي.
  - اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية.
  - إجراء دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.
  - تساهم مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي، وحول منابع المياه المعدنية.
- **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:** مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، توضع الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها المهام التالية:
  - تنشيط وترقية النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية.
  - تسهر الوكالة على حماية مناطق التوسع والحفاظ عليها.
  - تقوم بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها.
  - مراقبة ومتابعة المنشآت السياحية، المرافق الفندقية والمياه المعدنية ومعاينتها.
  - إنشاء بنك للمعلومات الخاصة بتهيئة السياحة وتنميتها.

[1] فاتح صابة، عوامل اختيار السائح الجزائري لعروض السياحة الداخلية (دراسة عينة من اطارات مؤسسة بترولية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة جيجل، الجزائر، 2020، ص ص.33-34.

- **مديريات السياحة:** لها دور مهم على المستوى المحلي، إذ تتركز على مستوى كل ولاية لتسهيل وتنشيط السياحة المحلية، وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي وهي المسؤولة على مراقبة النوعية والتهيئة الخاصة بالسياحة.
- **وكالات السياحة والاسفار والجمعيات السياحية ومؤسسات التكوين السياحي:** وتشكل متعاملا اقتصاديا هاما في مجال التسويق السياحي، نظرا لدورها الفعال في :
  - تحسين جودة الخدمات السياحية، واستقطاب السياح الأجانب، وكسب الخبرات الأجنبية وتنمية روح المنافسة.
  - تنمية الثقافة السياحية لدى المجتمع والتعريف بالمناطق السياحية في الجزائر.

2- **الفنادق والمطاعم السياحية:** تعتبر من مقومات المناطق السياحية وتتباين أسعارها وجودة خدماتها، وذلك لتلبية رغبات مختلف الشرائح الاجتماعية.

3- **خدمات النقل البري والجوي:** أن إنفاق السائح على النقل يشكل بندا هاما ففي السياحة الداخلية بأوروبا تقدر حصته من 10% إلى 15% من ميزانية الرحلة.

4- **إدارة الأماكن السياحية:** يجب توفر الكوادر الازمة لإدارة المناطق السياحية، سواء الإدارة العليا وحتى العمالة العادية، وذلك يخلق معاهد متخصصة في السياحة وتكوين هذه الكوادر.

5- **عوامل اجتماعية وتشريعية:** تؤثر العوامل الاجتماعية في السياحة الداخلية من خلال اعتزاز السائح ببلده ورغبته في معرفة كل مناطقه السياحية، كما تؤثر التشريعات في السياحة الداخلية من خلال تشريع رسوم خاصة ومميزة بالنسبة لأبناء البلد.

6- **عوامل سياسية واقتصادية:** في حالة وجود استقرار أمني واقتصادي هذا يخلق الرغبة للسياح المحليين في الإنفاق السياحي، والتحرك بأمان داخل المناطق السياحية.

7- **تنوع المناخ وأنواع السياحة:** بتوفر البلد على مناخ متنوع وأنواع سياحة مختلفة يمكن للسائح المحلي، إشباع رغباته السياحية داخل دولته، وهذا ينشط السياحة الداخلية في مختلف الفصول.

ثانيا: الأطراف الخارجية: تتمثل في:

1. المنافسة الدولية: أكثر العوامل تأثيرا على السياحة الداخلية، حيث تقوم بلدان أخرى بتقديم خدمات سياحية أحسن من بلد السائح الاصلي، ما يجعله يلجأ إلى السياحة الخارجية، قد يكون التميز في تعدد المناخ أو الأسعار أو السياسات المطبقة.

2. الترويج السياحي: قدرة الدولة على توصيل مميزاتها السياحية إلى المستهلكين سواء المحليين أو الأجنبيين وجذبهم إلى البلد.

المبحث الثالث: آليات تطوير السياحة الداخلية

النشاط السياحي في تطور مستمر لذا تسعى بلدان العالم إلى تطوير السياحة الداخلية نتيجة لما حققته من أرباح للدولة، ومن أجل النهوض بالسياحة الداخلية ككل سنتطرق إلى المتطلبات الضرورية للنهوض بها كما سنتطرق إلى المعيقات التي تواجهها.

المطلب الاول: متطلبات تطوير السياحة الداخلية

إن من أبرز متطلبات التطوير أن يكون هناك فهما دقيقا لقاعدة الجذب ولمستخدمي مناطق الجذب السياحي. فالسياح لا يزورون منطقة ما لكي يسكنوا في فندق أو موتيل. أنهم يأتون منجذبين إلى المنطقة السياحية لأن قاعدة الجذب توفر لهم أجواء معينة تسعدهم، وإذا كان السياح ينجذبون لمنطقة ما بحكم قاعدة الجذب هذه، فإن الضرورة تقتضي معرفة الأسباب التي تدعو الزوار إلى المجيء إلى هذه المنطقة دون غيرها.

1. تحليل المخزون:

نقصد به هو المناطق السياحية التي تجذب الزائرين إليها وتنوع هذه المناطق. وعليه، فإن من واجب المخططين السياحيين أن يقدموا للمسوقين جرادا دقيقا بالمناطق ذات الجذب السياحي، مع إمكانية تحليل كل منطقة على أساس تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، والذي أطلقنا عليه تسمية (s.w.o.t).

ولنتذكر أن لكل منطقة جذب سياحي رواد ومحبين، أي أن السوق السياحية تقسم إلى قطاعات مختلفة طبقا لمعايير منطقة الجذب ولمعايير السياح أنفسهم. كما ينبغي تقسيم مناطق الجذب السياحي إلى أولية وثانوية لأن من شأن ذلك تسهيل عملية صياغة الاستراتيجيات التسويقية السياحية الفعالة لكل منطقة.[1]

2. معلومات موثوقة عن الزائرين:

يرى إلين أن عصب صناعة السياحة لا يعتمد على الاستراتيجيات التي تصاغ من الخيال، وإنما تعتمد على بيانات ومعلومات ميدانية تأتي من السياح أنفسهم. بمعنى تأكيد إلين على ضرورة التعمق في دراسة سلوك السائح بالدرجة الأساس للحصول على معلومات عن حاجاته ورغباته والعوامل التي تؤثر في قرارهّ اختيار جهة قصد دون غيرها. حيث أن موضوع سلوك السائح هو مفتاح أكيد لصياغة الاستراتيجيات التسويقية السياحية.

وقواعد البيانات تتضمن معلومات ديمغرافية، واجتماعية وثقافية، عن السياح، وتوثق بشكل دقيق ليتم الرجوع إليها عند الحاجة لتقسيم السوق السياحية إلى قطاعات، كرجال الأعمال والشباب...الخ. كما نحتاج إلى معرفة توقعات السياح وكذلك معرفة ما إذا كان الأداء السياحي المقدم لهم (الخدمة السياحية الفعلية) تتجاوز أو تقل عن التوقعات. ولا يتم هذا إلا من خلال الدراسات الميدانية، التي يجب أن توثق بشكل دقيق. ويمكن الحصول على المعلومات الموثقة من خلال الاستراتيجيات السليمة. ويمكن الحصول على المعلومات الموثقة من خلال عدة أدوات نذكر منها:

[1] حميد عبد النبي الطائي، اصول صناعة السياحة، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص ص.332- 334.

- البحوث الاستكشافية.
- البحوث الوصفية.
- البحوث التفسيرية.
- الملاحظات الشخصية.
- أساليب الاستبيان.
- الأساليب التجريبية.
- العينات على اختلاف أنواعها ومسمياتها.
- تحليل البيانات السياحية.

هذه الأدوات البحثية تندرج تحت مسمى بحوث التسويق السياحي.

3. التجسير ما بين المجتمع المحلي والأسواق:

إن التجسير ما بين المجتمع المحلي والأسواق السياحية يتطلب الوعي بأهمية هذه العملية في المقام الأول، فالتجسير لا يتحقق إذا كان المجتمع المحلي معزولا عن أسواقه(أو مناطق الجذب السياحي بعبارة اخرى)، ومن أبرز وسائل التجسير بهذا الصدد الإعلان والترويج للخدمات السياحية وتأخذ عملية التجسير في مجال الإعلان والترويج الأشكال التالية:

أ- التسويق المباشر لمراكز تواجد السياح المرتقبين:

وبشكل عام تكون عملية التسويق موجهة إلى السياح المتمركزين في منطقة جذب معينة .

ب- التسويق من خلال الإعلانات الخارجية (على الطرق وفي وسائل النقل مثلا):

وهو أسلوب يساهم في تحفيز اهتمام الناس وإثارة اهتماماتهم بالمناطق المعلن عنها، شريطة أن تكون هذه الإعلانات منظمة وفعالة من حيث قدرتها على الاثارة والجذب.

ج- التسويق من خلال التلفزيون والإذاعة:

تفضل الكثير من المنظمات السياحية توجيه وسائلها الإعلانية ووسائلها الترويجية إلى السياح المتمركزين في مناطق جذب معينة، وهي بهذا تضرب عصفورين بحجر واحد، فهي تحاول التأثير بالسياح المتواجدين في مناطق جذب معينة، ليتولى هؤلاء السياح التأثير في سياح مرتقبين أخرين، وتستخدم المنظمات السياحية العديد من عناصر الترويج السياحي لتحقيق هذا الهدف، ومن أبرز هذه الوسائل الاتي:[1]

- إصدار البروشورات والكتيبات التعريفية الجذابة وتوزيعها على السياح ومكاتب السياحة والسفر وشركات الطيران وغيرها.

[1] حميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 234- 239.

- ترويج مبيعات الخدمات السياحية من خلال توزيع الهدايا الرمزية والتذكارية على السياح، وتنظيم حفلات ترفيهية لهم وعقد اللقاءات والأمسيات الثقافية والفنية وغيرها.
- تكثيف الإعلانات الخارجية وتنظيمها بشكل احترافي، ونشرها في الأماكن التي يرتادها السياح أو التي تقع في مناطق الجذب السياحي أو بالقرب منها.
- توزيع الخرائط على السياح من خلال مكاتب سياحية متخصصة وليس بشكل عشوائي.
- استخدام وسائل الإعلان المرئية والمسموعة لتوضيح حقائق معينة على أن تكون هذه الرسائل معقدة، بل تكون مباشرة وواضحة ومبسطة ودقيقة.

4. التفسير:

هو أسلوب ترويجي حديث يهدف إلى تعريف السائح ليس فقط بالحقائق والمعطيات، وإنما أيضا لتسلية السائح وتثقيفه وتوفير إطار مرجعي له. فالسائح لا يبحث عن المعلومات المجردة من المتعة والإنارة، هنا تلعب عملية التفسير دورا أساسيا في تثقيف وتنوير السائح، بما يؤدي إلى تحقيق رضاه.

ويرى وارين أن هناك خمسة أهداف رئيسية يسعى التفسير إلى تحقيقها، وهي:

- تعزيز تقدير الزائر للإرث الطبيعي والحضاري للمنطقة السياحية، وتعريفه بهذا الإرث، وجعله يشعر بالفخر والاعتزاز بهذا الارث.
- إثارة رغبة السائح في أن يكون مساهما فعالا في هذا الإرث من خلال جعله يتفاعل معه بشكل إيجابي مثمر.
- تحفيز رغبة الزائر في البحث عن المزيد من الحقائق، وتكريس هذه الحقائق، واستبعاد الخرافات من ذهنه عن المنطقة أن كان يحمل مثل هذه التصورات الخاطئة.
- تنوير الزائر حول كيفية الاستمتاع بهذا الإرث.
- شرح السياسات والاجراءات للزائرين بما يجعلهم قادرين على فهمها بشكل سليم وإزالة أي نوع من الغموض في أذهانهم عنها.

ويرى بينكس أن الشخص الذي يتولى عملية التفسير ينبغي أن تتوفر فيه خواص ثلاث هي:

- أن يكون قادرا على الاستجابة لحاجات المجتمع المحلي.
- أن يكون قادرا على المساهمة في تطوير هذا المجتمع.
- أن يكون قادرا على دمج أفراد المجتمع بعملية التطوير.

إن الهدف الأسمى الذي تسعى عملية التفسير إلى بلوغه هو التقرب من قلب السائح ودغدغة مشاعره، وإثارة مشاعر الحماس والبهجة في نفسه، "كن قريبا من قلب السائح تكون مفسرا محترفا، هذه الحقيقة يؤكدها ستوكويسكي الذي يقول أن المفسر المحترف هو الذي يدخل إلى قلب السائح بدون استئذان، ونحن نقول ان هذه المقولة تنطبق على الدليل السياحي وعلى كل شخص يقدم خدمة للسياح.

المطلب الثاني : معيقات تطوير السياحة الداخلية

تتمثل هذه المعيقات في:[1]

- ارتفاع قيمة التكلفة، حيث تتعامل شركات السياحة غالبا مع السائح العربي بنفس القيمة تقريبا ان لم تزد احيانا عن السائح الاجنبي.
- عدم وفرة البرامج المتكاملة المدروسة لرحلة متكاملة، إلا ما ندر.
- عدم الوعي الكامل لدى السائح من جهة والتعامل مع السائح عموما، حيث يسعى بعض الباعة إلى الابتزاز والمغالاة، لأن السياحة الداخلية بعيدة عن مشكلة عدم استقرار اسعار الصرف للعملات الاجنبية.
- يمكن للسياحة الداخلية حل مشكلة قلة انشغالات غرف الفنادق، ويجب ان تعطي السياحة الداخلية ميزات ثابتة ودائمة مقابل هذا الدور الخفي والحقيقي للسياحة الداخلية، وهو ما لم يتم بحثه حاليا بعيدا عن المناقشة السعرية.
- عدم وجود بيانات احصائية مقننة وعلمية للمتابعة والتقييم بالنسبة للسياحة الداخلية، بكل انماطها وجوانبها المحددة، وهو ما يلزم مراعاته بعد تحديد تعريف السائح الداخلي، وضوابط قيده وتحديد بياناته وأوجه نشاطاته.
- اخيرا دراسة توحيد الجهة التي يتعامل معها الفرد او المؤسسة لتنفيذ برنامج سياحي محدد ومنضبط وبأسعار مناسبة.

كما نجد أن:[2]

- نقص الدعاية والاعلان الداخلي عن السياحات المتوافرة بالدولة أحد أبرز عوامل كسادها.
- تعود رجال الاعمال وكبار الأثرياء ممن لديهم المقدرة على التجول حول العالم من أن ينفقوا أموالهم في سياحات محلية.
- الأثار الداخلية قد يراها الكثير من المواطنين في التلفاز والأفلام والمضامين الغنائية وخلال سفرياتهم العابرة ولذلك لا يهتمون بزيارتها.
- في الدول العربية والإفريقية تكون الشعوب فقيرة ولا تملك أمولا تكفي للتنقل داخل دولتهم والتمتع بحضاراتهم وجمال بلدانهم.

كما أن السياحة في البلدان النامية تفتقر إلى الاهتمام فنجد أنها لا تستغل استغلالا رغم أنها تمتلك موارد وامكانيات سياحية مهمة لوجود معوقات تحول بين المواطنين وبين قضاء إجازتهم في المناطق السياحية في بلدهم وأبرز هذه المعوقات نجد:[3]

- انخفاض مستوى المرافق العامة ووسائل النقل البيرية والبحرية والجوية وارتفاع أسعارها.

---

[1] علي الفلاح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي– مدخل صناعة السياحة والضيافة–، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2013، ص ص. 170–171.

[2] مقال بعنوان "بحث عن فوائد ومعوقات السياحة الداخلية –مقالات" تاريخ الاطلاع: 44: 17 a 2021–6–6 le https://wrgat.com

[3] سمير خلاف وفطيمة بونامس، أثر مواقع التواصل الاجتماعي على اتجاهات السائح الجزائري نحو السياحة الداخلية، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة جيجل، الجزائر، 2019، ص ص.40– 41.

- ضعف جهود الأجهزة المسؤولة عن تنمية السياحة الداخلية من حيث عدم الاهتمام والعناية بالمناطق السياحية مما أدى إلى نقص كبير في المعلومات المتاحة عن حركة السياحة مثل عدد السائحين وعدد الليالي السياحية ومتوسط الانفاق اليومي.
- انخفاض دخول الأفراد بصفة عامة يشكل حاجزا كبيرا أمام تنشيط السياحة الداخلية، فعدم وجود فائض في دخول الأفراد يجعل من الصعب عليهم زيارة الأماكن السياحية الموجودة بالبلد.
- سوء الخدمة المقدمة للسائح والوضع البيئي لأغلب المحطات واستراحات الطرق السريعة التي يتوقف عنها المسافر للاستراحة أو السياحة.
- عدم انشاء فنادق بالمحافظات والمناطق السياحية تتناسب مع رواد السياحة الداخلية التي تتميز بانخفاض أسعارها ارتفاع مستوى خدماتها.
- عدم وجود شبكة طرق حديثة ومزدوجة وأن تتطور السياحة فعلا إلى بعد اكتمال بناء شبكة طرق وخطوط جوية أو برية مختلفة تسهل حركة المواطنين والسواح أي ضعف البنى التحتية.

الخلاصة

نشأت السياحة مع ظهور الإنسان، كانت بسيطة وبدائية ومع التطور المستمر للعالم زاد الاهتمام بها والتشجيع عليها سواء سياحة دولية كانت أو محلية. لقد أصبح القطاع السياحي قطاعا حيويا نشطا يؤثر ويتأثر باقتصاديات كل بلد. كما أن للسياحة الداخلية تأثيرا كبيرا على البلد المضيف إذ تأثر على اقتصاد هذا البلد كما أنها تزيد من فرص الاستثمار ومن وحدة المجتمع والتمسك بالقيم السائدة مما يخلق الشعور للسائح المحلي بالوحدة والانتماء، لذلك يسعى كل بلد إلى الاهتمام بالسياحة الداخلية وتطويرها من خلال الاهتمام بالمناطق السياحية وتسهيل طرق الوصول إليها كذلك توفير الأمن للتشجيع عليها.

الفصل الثاني: مدخل للتنمية المستدامة

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة

المبحث الثاني: مؤشرات وأساليب التنمية المستدامة

المبحث الثالث: أبعاد ومعوقات التنمية المستدامة

المبحث الرابع: دور السياحة الداخلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

الفصل الثاني: مدخل للتنمية المستدامة

تمهيد:

عرفت اقتصاديات التنمية تطورا ملحوظا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، سواء من حيث المفهوم أو المحتوى حيث تم الانتقال من النمو الاقتصادي إلى تنمية اقتصادية اجتماعية بيئية، وقد ظهر هذا المفهوم في اواخر القرن الماضي ليحتل مكانة بارزة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة، وذلك بأن هذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة أخذت تهدد مستقبل الأجيال. تعتبر التنمية المستدامة العملية التي من خلالها تتم الموازنة بين الحاجات الانسانية وحماية البيئة وهي تأخذ بين بعدين أساسيين هما التنمية كعملية تغيير، والاستدامة كبعد زمني، وذلك بغية خلق نوع من التناسق والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الاطار العام للتنمية المستدامة من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: مؤشرات وأساليب التنمية المستدامة.
- المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة ومعوقات التنمية المستدامة.
- المبحث الرابع: السياحة الداخلية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة

تزايد في الآونة الأخيرة استعمال وتطبيق التنمية المستدامة في جميع المجالات، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في جميع القطاعات.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

– **تعريف التنمية:** هو توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الانتاجية والدخل وتطويره للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ويبين ذلك أن حاجات الانسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة الخلاقة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة.[1]

- **تعريف الاستدامة:** هو مصطلح ذو معنى شمولي، وهو لا يقتصر على المفهوم الضيق لتقليل استهلاك الموارد الطبيعية اللازمة لاستمرارية الحياة، بل أنها تعبير عن تحقيق البيئة الملائمة للإنسان التي لا يمكن أن تستمر بدون التكامل مع النظم الايكولوجية والبيئية الطبيعية.[2]

– **مفهوم التنمية المستدامة:** عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة في تعدد وتنوع التعريفات، لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسعة التداول، وقد قسم التقرير الصادر هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، وبيئية واجتماعية، وتكنولوجية، نجد:[3]

- ✓ **اقتصاديا** تعني التنمية للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- ✓ **وعلى الصعيد الاجتماعي والانساني** فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
- ✓ أما **على الصعيد البيئي** فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.
- ✓ وأخيرا فهي تعني على **الصعيد التكنولوجي** نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

– **ويعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة:** على أنها: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، حيث أن الأجيال الحاضرة تستخدم

---

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص.19.

[2] مها صباح سليمان، التوجهات الحديثة للعمارة المستدامة (دراسة تحليلية لمبادئ تصميم المسكن المستدام)،الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص.48.

[3] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص.23-28.

البيئة والموارد الطبيعية وكأنها المالك الوحيد لها، أي أنها تتجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عندما تقوم بإساءة استخدامها، ولاشك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل، وإذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت، فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة، ونتائجها سوف تكون سلبية على البيئة والاقتصاد على حد سواه، ويمكن هذا التعريف من الحصول على معنيين مختلفين تماماهما:[1]

أ. أن مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليما للأجيال القادمة، أي أن نضوب الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف حتى لا يكون هناك المزيد من النضوب في رأس المال الطبيعي، وباستخدام تعابير السياسات فإن هذا يعني ايقاف جميع الفعاليات التي استنزفت الموارد غير المتجددة مثل التعدين والفعاليات التي استنزفت طبقة الاوزون والفعاليات التي أثرت على الأجيال المقبلة مثل إنتاج المخلفات المشعة؛

ب. إن إجمالي رأس المال المصنع والطبيعي يجب أن لا ينخفض بين جيل وآخر، أي يمكن أن يكون هناك معادلة بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي وأن نضوب رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون الإجمالي، وباستخدام تعابير السياسات فإن هذا يعني أنه يمكن لمخزون النفط أن ينضب طالما أنه يتم استبداله بالاستثمارات من أصول أخرى توفر للأجيال المقبلة نفس النوعية من الحياة والخيارات مثل تلك التي وفرها النفط للأجيال الحالية، ولكن هذا التفسير ينطوي على بعض الاشكاليات حيث أن هناك بعض الأصول التي لا يمكن استبدالها بأصول أخرى مثل طبقة الاوزون وبعض الأصناف أو حماية المساقط المائية في الغابات المدارية وهذا يعني أن قضايا البيئة يجب ألا تعالج بأسلوب جزئي يأخذ في الاعتبار كل منها على حدة، وإنما تواجه بأسلوب شامل متكامل يحرص على التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة بدرجة تمنع استمرارية عطائها.

فالتنمية المستدامة إذا هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتكنولوجيا النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون، أي التنمية التي لا تتجاهل الضوابط البيئية، ولا تؤدي الى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، وفي نفس الوقت تطور الموارد البشرية، وتحدث تحولات في القاعدة الصناعية والثقافية السائدة، وقد عرفت الفاو التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، والتنمية المستدامة في الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"

المعنى الاقتصادي للتنمية المستدامة: تعني التنمية المستدامة أن يترك الجيل الحالي للأجيال القادمة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه، ويتضمن ذلك تحقيق عدة أهداف أهمها:[2]

1. الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة(ماء ونفط وغاز).
2. مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص.25.

[2] مرجع سبق ذكره ، ص ص.25-26.

3. الاقتصار على استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة.

- **خصائص التنمية المستدامة:**

من أجل معرفة ماهية التنمية المستدامة بشكل واضح لابد من التعرف على خصائصها وأبعادها الفلسفية والتي بكونها تمتاز ب:[1]

- الديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كل ما تحقق مستوى معين من التطور، تطلب ذلك الانطلاق إلى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة، وهذه تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.
- شمولية أهداف التنمية، كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية وإنما أيضا بالحفاظ على التوازن البيئي؛
- اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاضل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة وهذه الخاصية تعطي صفة الذاتية والاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛
- القدرة على تجاوز المعوقات وتضيق الفجوة بين الدولة النامية والدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي المعنوي للبلد بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار، إن صفة الديناميكية والشمولية تجعل من عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بأبعادهما المكانية والزمنية.

[1] فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص.56.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

الشكل رقم(01): أهداف التنمية المستدامة

المصدر: مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة(مفهومها- ابعادها- مؤشراتها)، الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص.87.

في ضوء الشكل الموضح أعلاه يمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة كالتالي : [1]

1. الناس: ضمان التمتع بموفور الصحة وتوفير المعرفة وإدماج المرأة والأطفال.
2. العيش بكرامة والقضاء على الفقر ومكافحة غياب المساواة.
3. الرخاء: بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي للتحول إلى اقتصاد منتج ومتقدم.
4. العدل: العمل على اشاعة الأمن والأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات والجمعيات في المجتمع؛
5. الشراكة: حفز التنسيق والتعاون والتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة؛

[1] مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها- ابعادها- مؤشراتها)، الطبعة الاولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص.88.

كذلك ترى منظمة الأمم المتحدة(1987) أن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في:[1]

1. تحقيق النمو الاقتصادي.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.
3. ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد.
4. حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة.
5. التنمية الاجتماعية.

ثم وضعت منظمة الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة أهداف تفصيلية للتنمية المستدامة كالتالي:

1. إنهاء الفقر بكافة أشكاله.
2. إنهاء الجوع وتأمين الغذاء وتحسين التغذية والزراعة.
3. ضمان حياة صحية وتعزيز مستوى معيشي مناسب لجميع الأعمار.
4. ضمان جودة تعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.
6. ضمان إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي للجميع.
7. ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة للجميع.
8. تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج لجميع القادرين على العمل.
9. تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار.
10. تقليل عدم العمل داخل الدول وبين الدول.
11. بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة.
12. ضمان استهلاك وإنتاج مستدام.
13. اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ.
14. المحافظة على الأنهار والبحار والمحيطات والمسطحات المائية والكائنات الحية.
15. حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنسق الايكولوجي والغابات ومحاربة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي.
16. تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع والمسائلة على جميع المستويات.
17. تقوية وسائل تنفيذ والشراكة لتحقيق التنمية المستدامة.

أيضا حاول ماهر أبو المعاطي(2014) رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي كالتالي:

[1] مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص.91.

1. المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معا على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المخلفة لتلك الموارد.
2. تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والانسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني.
3. تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرمانا أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل على منح القوة أو تمكين الإنسان مع إعطاء اهتمام لكل من الإنسان وبيئته والعلاقة بينهما.
4. تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما.
5. اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكننا من أن تكون مبدعة وقادرة على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري.
6. المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون كفاءة وفعالية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضرا ومستقبلا.
7. تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحضارة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على المبادئ التالية:[1]

– **مبدأ التضامن:** لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتعبئة وتعاون كل الأطراف من مواطنين، مؤسسات، جماعات محلية، خبراء وغيرهم وكذلك على مستوى المؤسسة الواحدة، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتضافر جهود كل أفرادها من الإدارة، إطارات و عمال في جميع المستويات.

– **مبدأ المشاركة:** بما أن التلوث غير مقيد بحدود جغرافية، فإن التنمية المستدامة تتطلب البحث في الحلول وتطبيقاتها على مستوى عالمي وليس محلي والتشارك بين جميع الدول في عملية التخفيف من حدة التلوث.

[1] يونس بوعيطة ورضوان بوقزوح، تطوير المنشآت السياحية كمطلب لتحقيق التنمية السياحة المستدامة، دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير السياحة، جامعة جيجل الجزائر، 2014، ص.40.

– **مبدأ الوقاية:** يجب أن تكون الحلول التي يتبناها برنامج التنمية المستدامة تسمح بحماية البيئة، تحسين مستوى الحياة وتطبيق طرق إنتاج دائمة. إن المشاريع التي تكون فيها المخاطر كثيرة جدا على البيئة، على مستوى المعيشة، وطرق الانتاج التي تم تقديمها يجب دراستها من جديد، تطويرها أو إهمالها دون الوقوف كعائق أمام التطورات العلمية والتكنولوجية لأنه من الصعب إيجاد طريقة لتقييم الخطر الناتج عن الآثار السلبية التي يحدثها منتج مبتكر أو طريقة جديدة للإنتاج.

المبحث الثاني: مؤشرات وأساليب التنمية المستدامة

إن من الملاحظ من خلال ما تم طرحه فيما يتعلق بالتنمية المستدامة من أبعاد متعددة متداخلة ومتكاملة فيما بينها، يسمح التركيز على معالجتها بإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة ومن أجل تقييم هذا التقدم نحتاج الى مؤشرات التنمية المستدامة وكذلك أساليب تحقيقها والتي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة

إن أدوات قياس التنمية سواء المؤشرات أو المعاملات تشتق من أهداف عملية التنمية نفسها، لذا فإن هذه المؤشرات والمعاملات تختلف في عددها ونوعها من فترة زمنية لأخرى ومن منطقة لأخرى نظرا لاختلاف وتعدد أهداف التنمية واختلاف الأولويات والخبرة المتاحة والبيانات المتوفرة.

فرغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية تمثلت في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها، حيث أن المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات "الضغط والاستجابة" حيث:[1]

- **مؤشر الضغط:** يصف الضغوطات التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة وسعت اللجنة المذكورة هذا المؤشر الأول بضم التركيبات الاجتماعية، الاقتصادية والمؤسساتية الأكثر تمثيلا لأبعاد الديمومة إليه وقد عوضت لفظة ضغط بلفظة القوة المحركة؛
- **مؤشر الحالة:** يفصل في حالة التنمية المستدامة مثل نوعية الجو أو الماء...إلخ؛
- **مؤشر الجواب:** يبين كيفية رد فعل المجموعة البشرية في إقامة التنمية المستدامة من خلال نفقات تجديد وحماية البيئة مثلا.

وتساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى نجاح الدول والمؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة فهي تقيم حالة الدول من خلال معايير تقيس مدى التقدم أو التراجع في تحقيق مفهوم استدامة التنمية، ويقدم صورة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة بشكل يمكن من مقارنتها مع بقية دول العالم، وبالتالي يقدم المعلومات الكافية لمتخذي القرار للوصول إلى القرار الأكثر دقة وصوابا ولما فيه تحقيق المصلحة العامة.

ويمكن إيضاح مؤشرات التنمية المستدامة حسب ما تضمنته وثيقة "الأجندة21"في الجدول الموالي:

[1] عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، مرجع سبق ذكره، ص.96.

الجدول رقم(01): مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996.

-فصول جدول اعمال القرن21-

المؤشرات الاجتماعية	
الفصل 03	محاربة الفقر
الفصل05	الدينامية الديموغرافية والاستدامة
الفصل 36	دعم التعليم والوعي العام والتدريب
الفصل06	الحماية والارتقاء بالعناية الصحية
الفصل39	الصكوك ولآليات القانونية الدولية
الفصل40	الإعلام من أجل اتخاد القرار
الفصل09	حماية الغلاف الجوي
الفصل21	الادارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة
الفصل19	الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيماوية السامة
الفصل20	الادارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة
الفصل22	الادارة المضمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة
المؤشرات المؤسسية	
الفصل08	إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار
الفصل35	العلم في خدمة التنمية
الفصل07	دمج نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية
المؤشرات الاقتصادية	
الفصل02	التعاون الدولي الهادف الى تعجيل التنمية المستدامة

الفصل04	تغيير انماط الاستهلاك
الفصل33	الموارد والآليات المالية
الفصل34	نقل التقنيات السليمة بيئيا والتعاون
المؤشرات البيئية	
الفصل18	حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها
الفصل17	حماية المحيطات وجميع البحار
الفصل10	النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها
الفصل12	إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة: محاربة التصحر
الفصل13	إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة: الاستغلال المستدام للجبال
الفصل14	دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة
الفصل11	محاربة إزالة الغابات
الفصل15	المحافظة على التنوع البيولوجي
الفصل16	الإدارة السليمة بيئيا للبيو تكنولوجيا

المصدر: عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، التنمية السياحية المستدامة، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2019،ص.94.

المطلب الثاني: أساليب تحقيق التنمية المستدامة

وتعتبر الاثار السلبية للبيئة التي انعكست على الموارد الاقتصادية والبشرية من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور هذا المفهوم، وذلك لما يترتب على هذه الآثار من تأثير على الناتج الوطني وأيضا على انتاجية الشركات والمؤسسات وقدرة الأفراد الصحية على العمل والانتاج، كما تتأثر معدلات التنمية المستدامة بمجموعة من العوامل:[1]

الفرع الأول: مدى كفاءة نظم الإدارة البيئية

إن تطبيق نظام إدارة فعال يعمل على الحد من التلوث البيئي بالمصانع والوحدات الانتاجية وبالمرافق والوحدات الخدمية، ويعمل أيضا على زيادة حجم الانتاج نتيجة انخفاض حجم المخلفات الهوائية والصلبة والسائلة، وإعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه. ويعتبر استخدام أسلوب دورة حياة المنتج من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها في حصر وتحديد كمية الفاقد من الخامات والطاقة والانتاج المعيب، والتي تتسبب في زيادة معدلات التلوث البيئي بأنواعها وانخفاض كمية الايرادات المحققة للشركات ومؤسسات الاعمال، ويقوم نظاما لإدارة البيئة على إعداد سياسة بيئية تهدف إلى تعديل نظام التعامل مع الموارد والخامات بما يؤدي إلى الحد من استخدامها لتخفيض حجم الملوثات الضارة، أو لاستبدال أنواع معينة من الموارد والطاقة بأنواع أخرى منها التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: الاستخدام الأكثر كفاءة للمدخلات

من أهم السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم المختلفة هي محدودية الموارد المتجددة وغير المتجددة، مما يؤدي إلى ضرورة البحث عن أساليب ملائمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وهذا ما أدى إلى إضفاء نوع من التركيز على عمليات التصنيع الأكثر كفاءة التي تستخدم المدخلات بكفاءة متزايدة وإخراج قدر أقل من النفايات لكل وحدة منتجة وتتمتع برقابة جودة أفضل وتنتج قدرا قليلا من النفايات، بحيث أصبح تصميم المنتج نفسه وحجمه وعبوته إحدى الوسائل الهامة لحفظ موارد المدخلات، وهذا من خلال استخدام أجزاء المكونات التي يمكن إعادة تدويرها، ويدخل ذلك ضمن تصميم دورة حياة المنتج الذي يعتبر من الأساليب التي ترقى بالتنمية المستدامة.

الفرع الثالث: تطبيق نظم فعالة للإدارة البيئية لمنع التلوث وتقليل النفايات إلى حد أدنى

لقد كان تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد في فترة قد مضت على زيادة الحجم في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بحيث صاحب هذه الزيادة استنزاف في الموارد الطبيعية مما أدى إلى انخفاض في حجم الإنتاج الوطني وتدهور المراكز المالية للشركات ومؤسسات الأعمال، مما ترتب عليه عدم إمكانية استمرارها خلال الفترات المالية التالية. فإن زيادة معدلات الضياع والاهدار في الموارد والخامات والطاقة ومواد التعبئة والتغليف ومستلزمات التشغيل الأخرى(المياه الصناعية وقطع الغيار) يؤدي إلى تزايد معدلات التلوث البيئي، ففي حالة تخفيض الكمية المستخدمة من الموارد الطبيعية في تضييع وحدات الانتاج والخدمات سيترتب على ذلك ما يلي:

[1] وداد بولجمر وفيروز محروق، الاستثمار في الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص.58.

1) زيادة إيرادات الشركات والمؤسسات نتيجة تحويل الفاقد في الخامات والوقود والمستلزمات الأخرى إلى منتجات تامة الصنع تزيد من إيرادات وأرباح هذه الشركات؛

2) انخفاض حجم الأضرار التي تنتج عن انبعاثات الهواء والماء؛

3) انخفاض تكلفة علاج المصابين بالأمراض الناتجة عن أضرار عناصر تلوث البيئة؛

4) زيادة الناتج والدخل الوطني؛

5) زيادة فترة العمر الاقتصادي المتبقي للشركات أو لمؤسسة الأعمال.

فعليه استخدام النفايات وكذلك إعادة استخدامها يستلزم استعمال مواد تستخدم بكفاءة وتنتج أدنى حد من النفايات ويمكن الإسهام في عملية إعادة التشغيل بعيدا عن الموقع حينما تسهم الشركة في تشغيل نفايات وتحويلها إلى منتج ثانوي.

وعليه يمكننا القول بأن العامل الوحيد الذي يعمل على تحقيق التنمية المستدامة التي نسعى إليها هو تبادل المعلومات الدقيقة، من أجل إدارة المخاطر البيئية فبغياب المعلومات والبيانات عن أشكال التكنولوجيا الحديثة التي تصعب علينا بدورها تحقيق أهدافنا بأقل تكلفة ممكنة.

الفرع الرابع: علاقة بورصات الأوراق المالية بالبيئة الاقتصادية والتنمية المستدامة

تعتبر بورصة الأوراق المالية إحدى الدعائم والركائز الأساسية للبيئة الاقتصادية من خلال ما تؤديه البورصة من مهام لتوجيه المدخرات والاستثمارات لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، والعمل على استقرار المشروعات والمنشآت وغيرها من إسهامات في تنمية الاستثمارات التي تؤدي بدورها إلى تحقيق التنمية والتواصل الاقتصادي، وهذا طبعا يرجع إلى الاهتمام بعامل مهم والمتمثل في البيئة، وهذا الاهتمام يعود لسببين هما:[1]

- ✓ إذا لم تهتم الأعمال والاستثمار بالبيئة فإن ذلك يؤدي إلى الخسارة والخروج من السوق عند التغيرات البيئية القادمة؛
- ✓ إن التكامل بين التفوق البيئي والتفوق الاقتصادي سوف يؤدي إلى زيادة الربحية والفرص التنافسية في الكفاءة الإيكولوجية.

[1] وداد بولجمر وفيروز محروق، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

المبحث الثالث: أبعاد ومعوقات التنمية المستدامة

من أجل أن تكون التنمية المستدامة فعالة لابد من أن تكون شاملة لمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومعرفة إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة.

المطلب الاول : ابعاد التنمية المستدامة

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث أبعاد رئيسية هي :[1]

النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة

الشكل رقم(02): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

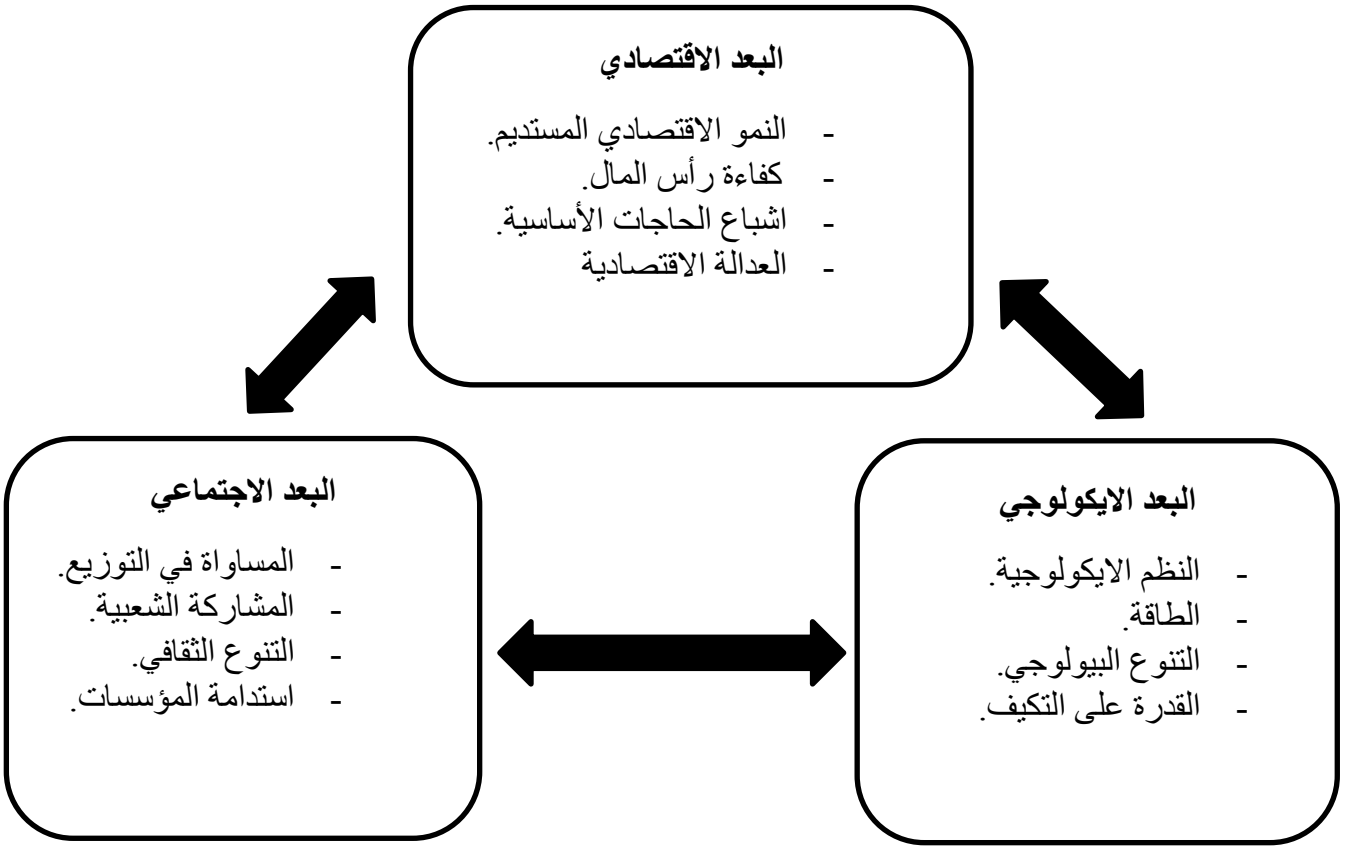

المصدر: عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، التنمية السياحية المستدامة، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2019،ص.94.

[1] عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، مرجع سبق دكره، ص.96 .

أولا: البعد الاقتصادي

حيث يقضي بزيادة رفاه المجتمع الى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة القرار. فهو يعين الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، فالنظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ثانيا: البعد الانساني والاجتماعي

هو بعد إنساني في معناه الضيق حيث يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمدار ما هو بين الدول.

كما يشير هذا البعد الى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

ثالثا: البعد البيئي

النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، فهو يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها، مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وبذلك تطرح مسألة السلم الصناعي، حيث الطبيعة تضع حدودا يجب تحديدها واحترامها في مجال التصنيع.

رابعا: البعد التقني والإداري

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدرا من الطاقة والموارد ويكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها.[1]

إن من الملاحظ من خلال ما تم طرحه فيما يتعلق بالتنمية المستدامة من أبعاد متعددة متداخلة ومتكاملة فيما بينها، يسمح التركيز على معالجتها بإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة ومن أجل تقييم هذا التقدم نحتاج الى مؤشرات التنمية المستدامة وكذلك أساليب تحقيقها والمعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة.

[1] عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، مرجع سبق ذكره، ص.97.

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا؛ تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد:[1]

– تلوث البيئة: تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة في ما يتعلق بالبيئة، والتي تعد ذات الصلة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة. إذا ما سيئ استخدامها فإن فالبيئة عنصر أساسي فإنها تصبح عائق يقف في وجه التنمية، كما هو الحال في الجزائر.

فتلوث البيئة ظهر نظرا لارتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تحملها، حيث توصل إلى أن النمو خلال حلول 2020 سيصل إلى 42 مليون نسمة، كما نجد من بين المسببات النسبة المرتفعة للسيارات إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها220 ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة.

كذلك من بين المشاكل نجد: انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية. تفاقم حدة البطالة وتدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر. ضعف قاعدية الفلاحة والصناعة وانعدام استراتيجية محكمة.

نقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان صرف الميزانية. عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم.

وللوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، فإن الجزائر عهدت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للانطلاق والتفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم، وسعت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه مستعينة بتنظيمات قانونية وإجراءات اقتصادية، القصد منها وضع اليد على المتاح من الموارد بغية الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حق الأجيال اللاحقة، واستعمال المستغل منها بالكيفية العقلانية الرشيدة، ضمانا لديمومة الموارد في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام من فقر وتلوث وغيره.

ولكن على الرغم من ذلك كل ذلك إلا أن الطريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص، خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحق الآخر، وعليه هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي:

1. ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

[1] العربي حجام وسميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، المجلد 6، العدد الأول، جامعة الجزائر، ديسمبر2019، ص ص. 136- 137.

2. عدم الاستقرار وغياب الأمن.
3. مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.
4. استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
5. تلوث الجو والهواء وتاركم النفايات.
6. تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
7. وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.
8. استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
9. النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
10. حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

المبحث الرابع: دور السياحة الداخلية كألية لتحقيق التنمية المستدامة

يتعين على السياحة الداخلية أن تلعب دورا مهما على السياحة الدولية، ولقد شرعت معظم بلدان العالم في العمل ببرنامج السياحة ذات الاولوية قصد تحويل التحول السياحي اليها، وسنتطرق الى مساهمة السياحة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية البيئية واحداث التنمية الاجتماعية.

المطلب الأول: السياحة الداخلية والنمو الاقتصادي

تعريف النمو الاقتصادي: يمكن إعطاء تعريفين للنمو الاقتصادي وهما:[1]

- ✓ الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بين فترتين، حيث يقيس هذا المفهوم معدل نمو الاقتصاد بين فترتين.
- ✓ ارتفاع معدل الدخل الفردي، ويعرف الدخل الفردي على أنه الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان في الدولة، وهذا المفهوم يشير إلى معدل أو متوسط النمو الحقيقي للدخل الفردي في مجتمع ما.

إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك تطوير المشروعات الحالية بإمكانه أن يؤدي إلى تحقيق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع السياحة أو على مستوى قطاع السياحة في حد ذاته، فالتوسع في إنشاء المشروعات السياحية يساعد على:[2]

- o توسع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس أنشطة اقتصادية وخدمية أخرى لمقابلة الزيادة في عدد السياح.
- o زيادة الطلب على الموارد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات.
- o زيادة في الطلب على الأسرة وملحقاتها.

كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى دخول موردين جدد أولا لإنشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات أو توسع أنشطة وحجم الأعمال الخاصة بالموردين الحاليين. إن تكامل القطاعات الاقتصادية بين المشروعات السياحية والأنشطة الاقتصادية الداخلية والخدمات الأخرى، لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنمية في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتندرج عدة منافع من علاقات التكامل التي تنتج بين مختلف المشروعات السياحية والأنشطة الاقتصادية الداخلية والخدمات الأخرى، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- خلق فرص عمل جديدة؛
- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها في مشروعات جديدة؛
- ارتفاع حصيلة الدولة من الايرادات السيادية والجبائية مما يمكنها من خلق فرص جديدة؛

[1] بوجريدة عبد الحكيم وبوعسيلة ياسر، تطوير القطاع السياحي ومساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية(دراسة مقارنة بين تونس المغرب والجزائر)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، الجزائر، 2017،ص.12.

[2] مرجع سبق ذكره، ص ص.71-74.

- تطوير وتوسيع القطاعات الخدمية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي كالنقل بمختلف أنواعه والإطعام والصناعات الغذائية وقطاع الفلاحة؛
- زيادة قدرة الحكومة على خلق فرص عمل جديدة عن طريق إنشاء مشاريع اقتصادية جديدة.

لكن من أجل تحقيق هذه المزايا لابد من وضع جملة من الضوابط خاصة فيما يخص الاستيراد فإذا كانت قوانين الدولة لا تتحكم بدرجة كبيرة في عملية الاستيراد مع عدم وجود رقابة على نفس العملية، فإنه سوف يكون ميال من المشروعات السياحية لاستيراد المستلزمات الخاصة بالخدمات والتجهيزات الأساسية والتكميلية بدلا من شرائها من الداخل، كما أن تحقيق التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى مبني على:

- مدى قدرة هذه الأخيرة على تلبية حاجيات القطاع السياحي من الناحية الكمية والنوعية وكذلك التوقيت، فأي خلل في هذه المعايير الثلاثة قد يدفع القطاع السياحي إلى الاستيراد؛
- في حالة وجود شركات أجنبية تعمل في قطاع السياحة فلا بد أن يؤدي هذا إلى خلق المشاريع السياحية الوطنية، وتشجيع استثمار رأس المال الوطني.[1]

المطلب الثاني: السياحة الداخلية وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة

أصبحت الحياة مهددة بمخاطر جديدة لم تكن جلية من قبل بما فيها المستوى البيئي وخاصة تزايد انتشار نوعيات جديدة من الملوثات لتصبح أكثر خطورة على البشرية، وازدياد معدلات الجريمة وغيرها. وكلها تسير بالاتجاه المعاكس للتنمية المستدامة. وكون السياحة ترتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة والمجتمع، فإنها معنية بمواكبة التنمية المستدامة، وبالنظر إلى خصوصيتها وديناميكيتها، تعتبر السياحة من القطاعات الأكثر حضورا في مسألة التنمية المستدامة ويبرز مصطلح "الاستدامة" في أدبيات السياحة تحت غطاء آخر وهو مصطلح" الخلق والعدالة والتضامن" وحتي الاستشارة. بالإضافة الي المقاربة النظامية التي تقوم عليها ظاهرة السياحة(المؤسسات، السواح، الوسطاء،...).[2]

هناك عناصر أخرى مهمة كالإطار الاقتصادي لفهم كيف يتم تنظيم النشاط الاجتماعي لإدراك الواقع الاجتماعي والجغرافي المتمثل في إدراج دور المجال وهي عناصر التنمية المستدامة. وبعد أن كانت السياحة نشاطا لا تستمتع به إلا قلة قليلة نسبيا من الأثرياء أصبحت ظاهرة جماهيرية تطورت السياحة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكان الاهتمام منصبا فقط في بادئ الأمر على الأهداف الاقتصادية مع اعتبار محدود للآثار البيئية، وبسبب التأثيرات البيئية السالبة الكثيرة التي ترتبت على النشاطات السياحية خلال عقود الستينات والسبعينات، فقد بدأ الاهتمام يتركز خلال عقد الثمانينات على أساليب ووسائل المحافظة على البيئة وأصبحت التنمية السياحية تسعى لتحقيق ليس فقط الأهداف الاقتصادية وإنما

[1] بوجريدة عبد الحكيم وبوعسيلة ياسر، مرجع سبق ذكره، ص.74.

[2] وشاش فؤاد وسماعيني نسيبة، مساهمة السياحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، جامعة وهران 2، العدد الرابع، 2019، ص ص.61- 62.

كذلك المحافظة على البيئة بكل جوانبها وأبعادها وذلك من اجل الاستفادة من الموارد السياحية الطبيعية لأطول فترة زمنية ممكنة.[1]

ويمكن تعريف البيئة بأنها الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان كمظاهر السطح والمناخ والنبات والحيوان والمسطحات المائية والتفاعل بين الإنسان والبيئة، وتؤثر فيه وتؤثر فيها، ويمكن تقسيم البيئة إلى ثلاث عناصر هي:[2]

- البيئة الطبيعية بأغلفتها الأربع.
- البيئة البيولوجية: تعد البيئة البيولوجية جزء من البيئة الطبيعية وتشمل الإنسان" الفرد" وأسرته ومجتمعه وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي.
- البيئة الاجتماعية: هي إطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره.

وتعتبر البيئة عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها ونباتاتها بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها، ولذلك وجب التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية من خلال إدماج مفهوم الديمومة ضمن حلقة التنمية السياحية، وحماية الموارد والإمكانيات السياحية البيئية الطبيعية من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية، مع الاستغلال الأمثل للموارد والأصول السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي.

إن علاقة المحيط السياحي بالمحيط البيئي يمارس ضمن معادلة مزدوجة الاتجاه وهي تأثير وتأثر، غير أن الدراسات عادة ما تنصب على تأثير السياحة على البيئة انطلاقا من الفرضية المتمثلة في اعتبار السياحة تستعمل عادة محيط صحي ومتميز.ولا يفوتنا القول أن التنمية تتأثر بكليهما، فالقطاع السياحي قد برهن في العديد من الدول على منافسته لأكبر القطاعات الحساسة في التنمية وفرض وجوده عبر الزمن، كما لا يمكن أن يتخلى الفرد عن السياحة فهي تشكل الغذاء الروحي له ليرفه عن نفسه ويستجد قواه.[3]

المطلب الثالث: السياحة الداخلية والتنمية الاجتماعية

السياحة من منظور اجتماعي وحضاري عبارة عن حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر بين الثقافات ولذلك وجب التحسين الدائم لعوامل الجدب السياحي وتثمين التراث التاريخي، والثقافي والشعائري، حتى تكون هذه العناصر عوامل جذب هامة، كما يجب على استراتيجيات السياحة المتواصلة (المستدامة) احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التحفيز على التغير المستمر والترغيب به، وتنبثق هذه الرغبة من حالة عدم الرضا التي يعيشها الأفراد في مجتمع ما حول الوضع الراهن، والرغبة بالسعي لتقمص أدوار مستحدثة في المجتمع حتى يصبح المجتمع متقدما

[1] وشاش فؤاد وسماعيني نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص.61.

[2] سعيج عبد الحكيم واخرون، ترقية السياحة الداخلية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، جامعة بومرداس، البويرة، جانفي، 2018.

[3] وشاش فؤاد وسماعيني نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص.62.

اجتماعيا وماديا، ورفع مستويات التعليم والارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للأفراد، ومد يد العون لهم في حل المشاكل التي تواجههم.[1]

كما لا تقتصر مساهمة السياحة في المجال الاقتصادي فقط بل تتعداها إلى المجال الاجتماعي والثقافي أيضا، ويتجسد ذلك من خلال ما يلي: [2]

- **تحسين مستوى المعيشة:** باعتبار أن المنشآت السياحية مصدر هام لخلق مناصب الشغل، يساعد ذلك في امتصاص نسب من البطالة من جهة، ومن جهة أخرى توفير دخل للأفراد يساهم في تحسين ورفع مستوى المعيشة لديهم، وكذا يقلل الفروقات بين الطبقات الاجتماعية ويسلهم في التقارب بينها، مما يساعد في إرساء العدالة الاجتماعية؛
- **خلق حركة اجتماعية:** ويقصد بالحركة الاجتماعية تدفق السياح الأجانب إلى مختلف بلدان العالم أو انتقال السياح من منطقة إلى أخرى للإقامة فيها لمدة معينة من أجل الراحة والاستجمام، وتؤدي هذه الحركة تعميم العلاقات بين السائحين والمواطنين في الدول المستقبلية للسياح وتشجيع التبادل الاجتماعي والثقافي بينهم، مما يؤدي إلى بناء علاقات التعاون بين مختلف الدول، وكنتيجة لهذه الحركة تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم بتحسين والارتقاء بالقيم الحضارية والثقافية.

لكن رغم مساهمة السياحة في المجال الاجتماعي والثقافي، إلا أنه لا يمكن إغفال الجوانب السلبية خاصة تلك التي لا تحترم عادات وتقاليد المنطقة التي تقام عليها، وتسعى دوما وراء تحقيق الأرباح فقط.

[1] سعيج عبد الحكيم واخرون، ترقية السياحة الداخلية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، جامعة بومرداس، البويرة، جانفي، 2018.

[2] يونس بوعيطة، رضوان بوقزوح، مرجع سبق ذكره، ص.56.

الخلاصة:

إن الانتشار الواسع للسياحة في مختلف أنحاء العالم وتزايد أعداد الوافدين للمناطق السياحية، أدى إلى تزايد استنزاف الموارد السياحية، مما جعل الدول السياحية تبحث عن طرق وأساليب للحفاظ على هذه الموارد وترشيد استغلالها، إذ ظهرت في السنوات الأخيرة مفاهيم تحاول معالجة الاستغلال العشوائي لمختلف الموارد المتاحة وهي ما تسمى حاليا بالتنمية المستدامة، ونجاح هذه الأخيرة في بعض المجالات التي طبقت فيها شجع الدول السياحية لتطبيقها في القطاع السياحي خاصة بما يخدم التقسيم العادل للموارد السياحية المتاحة على الأجيال.

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر

المبحث الأول: الامكانات والمقومات السياحية للجزائر

المبحث الثاني: واقع السياحة الداخلية

المبحث الثالث: تقييم مساهمة السياحة الداخلية في التنمية المستدامة

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر

تمهيد :

تعتبر المقومات الطبيعية والمادية من أهم عناصر الجذب السياحي لأي بلد والجزائر من البلدان التي تحتوي على هذه المقومات من موقع استراتيجي ومناخ ومعالم تاريخية وحضارية تعبر عن تاريخ هذا البلد وطاقات ايواء ما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية. ولقد أدركت الدولة الجزائرية ضرورة تعزيز القطاع السياحي وعصرنته وإعطاءه المكانة الحقيقية التي يستحقها لأنه أصبح بمثابة قوى ديناميكية تساهم في تعزيز وتطوير مختلف القطاعات والأنشطة الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تبني عدة مشاريع واستراتيجيات لاسترجاع وتدارك الأمر، كما عملت على تبني تنمية مستدامة من خلال الإهتمام بالريف والجبل وكذلك السعي إلى العمل بالطاقات النظيفة، حيث أن الجزائر تمتلك كل المقومات التي تؤهلها لأن تكون من أبرز الأقطاب السياحية على المستوى الإقليمي والعالمي، أين تتنوع تضاريسها بين سواحل، مرتفعات جبلية، هضاب، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال دراسة حالة الجزائر ذلك من خلال المباحث التالي:

- المبحث الاول: الامكانات والقومات السياحية للجزائر.
- المبحث الثاني: واقع السياحة الداخلية في الجزائر.
- المبحث الثالث: تقييم مساهمة السياحة الداخلية في التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الامكانات والمقومات السياحية للجزائر

الجزائر هي إحدى الدول التي تتوفر على إمكانات سياحية متنوعة لها مكانة في السياحة الدولية والإقليمية، خاصة لدى الهيئات المتخصصة، مما يؤهلها للنهوض بهذا القطاع إذا ما توفرت الجهود الكافية لتطويره. وعليه كان لابد أن نتطرق هنا الى أهم المقومات التي يزخر بها هذا البلد.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية

تمتلك الجزائر مساحة شائعة في القارة الإفريقية، وتتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200 كلم من السواحل، تتميز بمناخ متوسطي معتدل ومن أهم شواطئها.[1]

- شواطئ وهران، شواطئ الجزائر، شواطئ عنابة، شواطئ جيجل، شواطئ سكيكدة، القالة وبني صاف، وتتربع على أربعة أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، وهي تتابع من الشمال إلى الجنوب، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران، عنابة، يأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال(الشيليا) بالأوراس بالشرق ارتفاعه قدره(2328مترا)، وقمة لالة خديجة بمنطقة القبائل الكبرى(2308مترا).

وغيرها من الجبال التي تتميز بها التضاريس يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية، ما ينطوي عليه هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزحلق على الجليد وخاصة أن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، غابات وثلوج مثل(الشريعة) بولاية البليدة،(تيكجدة) بولاية البويرة و(تاغيلاف) بولاية تيزي وزو وهي محطات عامة للتزحلق ومجهزة لممارسة هذه الهواية. كما تتغلل هذه الجبال وغيرها شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان مما يؤهل هذا المنتوج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية الجبلية. أما جنوب الجزائر فيمثله الأطلس الصحراوي، ويمتد على مساحة شاسعة تشكل أكثر من % 80 من المساحة الكلية للبلاد، وبها عدد كبير من الواحات المتناثرة عبرها، وتتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ومن هذه المناطق :بسكرة، غرداية، أدرار، وادي سوف، عين صالح، تقرت، جانت وتمنراست، وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة" الأهقار "بتمنراست و التي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لما يتوفر من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها و بسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال التي تميزها قمة" تاهات "(بارتفاع قدره2918 مترا). كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على أن الحياة كانت موجودة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، كالزرافة، وحيد القرن، والفيلة.ويشهد على ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في معظم مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي، وتعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يتطلب حمايته واستغلاله للنهوض

[1] الهذبة مناجلية، الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات وابحاث(المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية)، جامعة باجي مختار(عنابة)، العدد التاسع، 2017، ص ص.4-5.

بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا لقي اهتمام في التوجهات الاقتصادية المستقبلية للجزائر.

المطلب الثاني: المقومات التاريخية والثقافية

أولا: المقومات التاريخية

وتتمثل فيما يلي:[1]

- ❖ حي القصبة: يقع في الجزائر العاصمة، يعود تشييده إلى الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي، ويشتهر هذا المعلم بهندسته المعمارية البارعة من حيث القيمة.
- ❖ الطاسيلي: يعتبر من أهم المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 600 سنة قبل الميلاد، وقد تم تسجيله تراثا عالميا من طرف منظمة اليونيسكو للتراث العالمي سنة 1982.
- ❖ تيمقاد: تم إنشائها من طرف الإمبراطور ترجان سنة 100 للميلاد، تتواجد شرق ولاية باتنة، يقام كل سنة مهرجان دولي للموسيقى والتراث لمدة خمسة أيام.
- ❖ قلعة بني حماد: تقع بالمسيلة، تأسست سنة 1007 ميلادي، وكانت عاصمة للدولة الحمادية.
- ❖ جميلة: تقع على بعد 50 كلم شمال سطيف، وهي من أقدم المدن الرومانية.
- ❖ منطقة ادرا: تحتوي على مناطق طبيعية وأثار قديمة.
- ❖ منطقة إيليزي: مصنفة كتراث عالمي لليونيسكو سنة 1982.
- ❖ منطقة تمنراست: تحتوي على الحديقة الوطنية التي انشئت سنة 1987، تضم حيوانات ونباتات نادرة ونقوش على الصخور تعود للقرون الماضية.
- ❖ واد ميزاب: صنفت هذه المنطقة ضمن التراث العالمي بما يخص الجانب التاريخي والحضاري والهندسي الدي يشمل مدن مثل: بني يزقن، بونورة، مليكة.
- ❖ تيبازة: تقع غرب الجزائر العاصمة، وهي من المدن الرومانية القديمة، تتميز بطول شريطها الساحلي، كما تتميز بكثافة غاباتها لذا تعتبر من أهم المدن السياحية في الجزائر.

ثانيا: المقومات الثقافية

تحتوي الجزائر على عدة مقومات ثقافية وسنحاول التطرق إلى أبرزها:

- ❖ جامع كتشاوه: يقع بالجزائر العاصمة، بناه الأتراك مند أربع قرون خلت.
- ❖ الجامع الكبير: شيد نهاية القرن الحادي عشر للميلاد، ويعد من أكبر مساجد الجزائر العاصمة.

[1] بلحمري خيرة وحفصي بونعبو ياسين، مؤشرات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر واليات تفعيله لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية– مخبر التنمية المحلية المستدامة– ، جامعة يحي فارس(المدية)، العدد الثامن، 2017 ، ص ص.214– 215.

- ❖ المتحف الوطني سيرتا: يقع بمدينة قسنطينة، يعتبر من أقدم المتاحف الجزائرية تم انشائه سنة 1852م يعتبر نواة تجمع فيه كل القطع الأثرية التي تم اكتشافها بمنطقة الشرق الجزائري.
- ❖ متحف باردو: يوجد بالجزائر العاصمة، وتعرض فيه حفريات عن أصل الشعوب اثنوغرافيا، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية.
- ❖ متحف الجهاد: يقع بالجزائر العاصمة، يحفظ كل ما يتعلق بتاريخ الثورة الجزائرية من شواهد ووثائق.
- ❖ المتحف الوطني للفنون الشعبية: يقع بالجزائر، يضم معروضات وتقاليد وفنون شعبية.
- ❖ المتحف الوطني للفنون الجميلة: يقع بالجزائر العاصمة، تعرض به ألوانا من الفنون العصرية.
- ❖ المتحف الوطني زبانة: يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعلوم الطبيعة.
- ❖ متحف هيون: يوجد بمدينة عنابة، يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة الرومانية.

المطلب الثالث: المقومات المادية

تتطلب التنمية السياحية توفر مجموعة من الهياكل القاعدية لاستغلال الموارد السياحية.

أولا: النقل: تمثل شبكة المواصلات أحد أهم العوامل المأثرة في السياحة:[1]

– الطرقات البرية: يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر إلى 109452 كلم، تتميز بتركزها في المنطقة الشمالية، حيث يصل طولها حوالي 21129 كم موزعة كما يلي، الطرق الوطنية حوالي 96684 كلم، موزعة كما يلي: الطرق الوطنية حوالي 28275كلم، الطرق الفرعية الولائية23926كلم، الطرق البلدية 57251 كلم.

– السكك الحديدية: يبلغ طول شبكة السكك الحديدية 4500كلم، منها أكثر من 300 كلم مكهرب، وتغطي خدمات النقل بالسكك الحديدية حوالي 45% من خدمات نقل المسافرين، وحوالي9،8% من مجموع معاملات البضائع. وأصبحت هذه الشبكة اليوم تعيش مرحلة العصرنة، وخاصة بالنسبة للخطوط المتوسطة، إضافة إلى الترامواي والميترو، رغم كل هذا تبقى خدمات السكك الحديدية غير كافية بالنسبة لمساحة الجزائر.

– النقل الجوي: تقتصر الجزائر على شركة نقل جوية وطنية وحيدة وهي الخطوط الجوية الجزائرية، والتي تغطي 96400كلم، بالإضافة إلى ما يزيد عن 120 رحلة داخلية وخارجية منتظمة يوميا، فالجزائر تغطي 45 % من السوق الخارجية التي تنطلق. من الجزائر نحو 35 محطة دولية، وقد بلغ عدد المسافرين 4،5 مليون مسافر سنة 2016.إضافة إلى ذلك تتعامل الجزائر مع مجموعة من شركات الطيران من الدول الأجنبي.

– النقل البحري: العمل البحري في الجزائر يعتمد على 13 ميناء للعديد من الخدمات، كالتجارة والصيد البحري ونقل المسافرين، وميناءين متخصصين في المحروقات، بالإضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة التي تستعمل للصيد البحري والترفيه، كما تحتوي على حجرات للإشارة البحرية لأمن الملاحة ومحصنات الدفاع الساحلي. للإشارة فإن التبادلات

[1] حفصي بونبعو ياسين، إمكانيات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر وآليات ترقيته لتنمية الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية للفترة(2008 – 2016)، مجلة الابداع، جامعة تيبازة، المجلد 7، العدد الثامن، 2017، ص ص. 214– 215.

التجارية الدولية في الجزائر تعمل أساسا عن طريق البحر، تضمنها مؤسسات متخصصة في نقل السلع، وأهم هذه الموانئ الجزائر، وهران، عنابة وجن جن.

ثانيا: قدرات الاستقبال

تملك الجزائر طاقات إيواء مختلفة ومتنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص إضافة إلى المركبات السياحية والمخيمات الموزعة في المناطق الساحلية بصفة خاصة إلا أنها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية وتنمية السياحة الصحراوية في الجنوب.[1]

ثالثا: الاتصالات

تغطي الشبكة الهاتفية 96 %من الطاقات المنجزة ذات الطابع الأوتوماتيكي، إلى جانب تعميم النظام الرقمي كما عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على اللاسلكية، إذ أصبح الهاتف وشبكة الإنترنت سهلة المنال، وأسواق الاتصالات في الجزائر، صارت أكثر تنافسية لفائدة المستهلكين والمستعملين.[2]

[1] لطفي مخزومي واخرون، السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد الأول،2020، ص .60.

[2] حفصي بونبعو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص. 215.

المبحث الثاني: واقع السياحة الداخلية في الجزائر

تتمتع الجزائر عالميا بالموقع الجغرافي الاستثنائي، وبالتنوع الكبير في خصوصياتها المحلية وبالتراث الثقافي والرصيد الطبيعي وبشبكة نقل هي قيد الانجاز وفق المقاييس الدولية، تتيح جميع التنقلات عبر الطرق السيارة والموانئ والمطارات، ناهيك عن وسائل الإعلام والاتصال، بما يسمح بالالتحاق، في ظرف ساعات قليلة، بأبعد الوجهات العالمية، فعمدت الجزائر إلى وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية وقد انطلق العمل به وحددت سنة 2025 كأجل لانتهاء تطبيقه. وتؤكد العديد من الشواهد الميدانية ومعطيات الواقع على وجود إنتعاش ملحوظ للسياحة الداخلية في الجزائر سنتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة:[1]

1. إجراءات قانونية:

– قانون التنمية المستدامة للسياحة: صدر القانون رقم 03- 01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ✓ ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الايواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.
- ✓ ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.
- ✓ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية.
- ✓ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- ✓ التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.

– قانون متعلق باستغلال الشواطئ: صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحين للشواطئ، وهدف إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

– قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، وهدف إلى:

- ✓ هدف إلى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة ورقلة، 2016،ص ص. 75-76.

- ✓ ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.
- ✓ إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.
- ✓ المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

– القانون المتعلق بتطوير الاستثمار: إن أهم ما جاء في الأمر 01–03 الصادر في 20أوث 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 08–06 المؤرخ في 2006/7/15 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وألية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي:

- ✓ المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- ✓ إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الايرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.
- ✓ بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011.

2. إجراءات مؤسسية:

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي ومنها:

– وزارة السياحة والصناعات التقليدية: تأسست بموجب المرسوم رقم47 –63 المؤرخ في 20ديسمبر 1963 وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في:

- ✓ التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته.
- ✓ تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وانجاز المخططات التنموية السياحية.

– الديوان الوطني للسياحة: أنشئ بموجب المرسوم88–214 المؤرخ في31 أكتوبر1988، المعدل بموجب المرسوم 92–402 بتاريخ 31أكتوبر 1992 وهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحة والسهر على تنفيذها.

– الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم98 –70 المؤرخ في 21فيفري 1998، ويهدف إلى: صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.

– المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم98–94 المؤرخ في 10مارس 1998، وتهدف إلى انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

– اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي94 –39 المؤرخ في 25فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها. بالإضافة إلى إنشاء معاهد(معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر)ومدارس(المدرسة العليا للسياحة)في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات. السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني.

3. الاجراءات الاقتصادية والمالية(المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025 SDAT)

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2025) الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع والقطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

ويرتكز المخطط على خمس ديناميكيات:[1]

– مخطط الجزائر كوجهة سياحية.

– الأقطاب السياحية ذات الامتياز.

– مخطط الجودة السياحية.

– مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

– مخطط تمويل السياحة.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي الى جانب قطاع المحروقات من خلال تحقيق جملة من الاهداف العامة والمادية وتحديد المشاريع ذات الأولوية.

- ✓ المشاريع ذات الاولوية لتنمية القطاع السياحي: تتمثل أهم المشاريع ذات الأولوية في هذا المخطط في:
  - فنادق السلسلة :عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب29286 سرير.
  - عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 76–77.

- اطلاق 80 مشروعا سياحيا في06 أقطاب سياحية بامتياز.

المطلب ثاني: تحليل تطور القطاع السياحي في الجزائر

- على الرغم من المميزات الطبيعية، الجغرافية، والتاريخية التي تزخر بها الجزائر إلا أن مساهمة القطاع السياحي في تحقيق فعالية الاقتصاد الوطني لا يعكس حجم تلك الإمكانات، إذ تشير إحصائيات وزارة السياحة إلى ما يلي:
- أولا: تطور عدد السياح في الجزائر
- الجدول الموالي يوضح تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة(2015- 2020):

الجدول رقم(02): تطور عدد السياح في الجزائر من 2015 الى 2020.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السياح	1710000	2039000	2451000	2657000	2371000	2039000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع وزارة السياحة الجزائرية

يعتبر القطاع السياحي بمثابة محرك للتنمية، باختلاف القطاعات الاخرى، فهو يشكل دعما للنمو الاقتصادي ومصدر لخلق مناصب الشغل والمداخيل المستدامة لاسيما على المستوى المحلي، ويعتبر تطور عدد السياح جوهرة القطاع السياحي ومن خلال الاحصائيات المتحصل عليها من موقع وزارة السياحة الجزائرية المتمثلة في الجدول أعلاه نلاحظ بأن عدد السياح قدر سنة 2015 بـ1710000 سائح، في حين ارتفع هذا العدد إلى 2039000 سائح سنة 2016 واستمر في الارتفاع إلى نهاية سنة 2018 ليصل إلى 2657000 سائح على غرار سنة 2019 الذي بلغ فيها عدد السياح 2371000 سائح ويعود هذا التراجع إلى بداية انتشار فيروس كورونا فشلت حركة السياحة واستمر هذا العدد في الانخفاض سنة 2020 حيث وصل الى 2039000 سائح واستمر بالانخفاض كلما ارتفعت حصيلة الاصابة بهذا الفيروس.

ثانيا: تطور قدرات الإيواء

الجدول الموالي يوضح تطور قدرات الايواء في الجزائر خلال الفترة (2015- 2020):

الجدول رقم(03): تطور قدرات الإيواء في الجزائر من 2015 إلى 2016.

فئة الصنف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد أسرة الفنادق المصنفة	27 771	32 309	32 820	34 235	25 203	39 749
عدد أسرة الفنادق غير المصنفة	66985	75111	79444	84920	87861	87865
المجموع العام	102 244	107 420	112 264	119 155	125 676	127 614

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة الجزائرية.

إن المتتبع لتطورات الحظيرة الوطنية الفندقية في الجزائر، يجدها أن في الأمس القريب عرفت عجزا في هياكل الاستقبال وعراقيل كبيرة تحول دون اكتساب الفنادق لسمعة وصورة راقية تعكس جودة الخدمة التي يفترض أن تتميز بها، ويعود ذلك إلى تهميش القطاع بشكل رهيب وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوصية، واعتباره قطاع غير حيوي أو ثانوي وذلك بحكم وجود قطاع المحروقات، لكن مع السياسة الجديدة المتبعة من قبل الحكومة بدأت في إعطاء ثمارها وهذا من خلال تزايد عدد مؤسسات الإيواء السياحي بمختلف أصنافها وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول حيث نجد أن عدد الأسرة يتماشى مع عدد الفنادق، ففي سنة 2015 بلغ عدد الأسرة في الفنادق المصنفة ب771 27 سرير وفي نفس السنة بلغ عدد الأسرة في الفنادق غير المصنفة ب 66985 سرير واستمر هذا العدد في الارتفاع إلى غاية سنة 2018 في الفنادق المصنفة وغير المصنفة.

في سنة 2019 انخفض عدد الأسرة في الفنادق المصنفة ليصل الى 203 25 سرير ليعود هذا العدد إلى الارتفاع إلى 749 39 سرير سنة 2020 على عكس الفنادق غير المصنفة فقد استمر عدد الأسرة فيها في الارتفاع فقد بلغ سنتي 2019 و2020 على التوالي 87861 و87865 سري.

ثالثا: تطور الصناعات التقليدية

الجدول الموالي يوضح تطور الصناعات التقليدية في الجزائر خلال الفترة (2015- 2020):

الجدول رقم(04): تطور الانشاء السنوي للأنشطة حسب الميادين

السنوات / نوع الصناعات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية	32871	12073	7665	8999	11670	11469
الصناعات التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	7136	5066	4182	4433	6232	4876
الصناعات التقليدية الحرفية للخدمات	25667	19296	12587	13646	14449	14651
المجموع	65674	36435	24434	27078	32351	30996

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة الجزائرية.

يمثل قطاع الصناعات التقليدية وجها ثقافيا اجتماعيا واقتصاديا حيث انه يساهم في الحفاظ على التراث صيانة التقاليد، فهو ارتباط لماضي تمسك لأصالة، كما له ابعاد عديدة تساهم في التنمية المحلية لكل بلد.

يلعب قطاع الصناعات التقليدية والحرف دورا مهما في تحسين المداخيل السياحية، فالسائح يبحث دائما على اخذ منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره، فمن المعلوم ان تطور المداخيل السياحية مرتبط بتوافد السياح. وهذا ما نلاحظه من احصائيات وزارة السياحة والمتمثلة في الجدول اعلاه، حيث وصل عدد الصناعات التقليدية الى 25667 منصب شغل سنة 2015 ثم تراجع عدد المناصب الى 19296 منصب و12587 منصب شغل سنتي 2016 و2017 على التوالي ليعود هذا العدد الى الارتفاع مجددا سنة 2018 واستمر الى غاية سنة 2020. ويعود هذا الارتفاع الى اهتمام الحكومة به،

ذلك من خلال الاصلاحات التي باشرت بها والمتمثلة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال استعادة الحرفيين والمهنيين وكذا الاهتمام بالابتكار وتنافسية المؤسسات.

المطلب الثالث: معوقات ومشاكل القطاع السياحي في الجزائر

تم إحصاء عدة نقائص تعيق تنمية القطاع السياحي في الجزائر، وهي كالتالي:[1]

1. معوقات متعلقة بالتسيير للقطاع السياحي:

العراقيل المتعلقة بالتسيير للقطاع، تتمثل فيما يلي:

– عدم امتلاك مديريات السياحة للولايات لاستراتيجية التنمية السياحية على مستوى أقاليمها، ودور محدود في المراقبة والمتابعة لحاملي المشاريع.

–عدم تولي مديريات السياحة بتوزيع الخرائط السياحية والمطبوعات الإعلامية.

–عدم تحكم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية في العقار.

–غياب رؤية للشركاء الفاعلين في ميدان تسيير الاستراتيجية السياحية.

–عدم وجود شباك وحيد بالنسبة لحاملي المشاريع، سواء كانوا متعاملين أو مستثمرين.

2. معوقات متعلقة بالعقار: يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام الاستثمار السياحي، لصعوبة الحصول عليه، نظرا لتعدد ملكية نفس الوعاء العقاري، سواء كانت ملكية خاصة أو ملكية عامة، ضف إلى ذلك فالمستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار السياحي في الجزائر، مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة، إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20 % إلى 30 %من رأس مال المستثمر إضافة إلى ذلك فإن العقار السياحي يواجه عدة عقبات أهمها ما يلي:

– تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المناطق السياحية.

– تدهور الموارد الطبيعية من خلال نهب الرمال وغياب قواعد العمران، مما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية.

– تعرض العقار السياحي للمضاربة، وذلك بالأراضي الواقعة بمناطق التوسع السياحي.

– الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي، وانتشار البنايات الفوضوية في المناطق السياحية.

3. معوقات إدارية وقانونية:

هناك عدة عراقيل إدارية وقانونية تواجه القطاع السياحي نذكر منها ما يلي:

أ– كثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية: إن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس والمغرب يمر بمراحل من 5 إلى 9 مراحل إدارية، بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة وانتشار الفساد في تطبيقها، أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

[1] بلحمري خيرة وحفصي بونعبو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص. 220.

ب – معوقات متعلقة بالفساد الإداري وغياب الشفافية: إن ظاهرة الفساد الإداري تؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار للصعوبات وكثرة العراقيل، وتعقد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي، هذه المظاهر تؤدي إلى ظهور ظاهرة الفساد الإداري، حيث يلجأ المستثمر إلى الطرق الغير قانونية كالرشوة لتسهيل الإجراءات والحصول على الخدمة، فيكون الفساد صغيرا من حيث الحجم عندما يكون منتشرا لدى صغار الموظفين والمسؤولين الحكوميين على المستوى المحلي، ويكون الفساد كبيرا عندما يقوم مسؤولون سياسيون كبار باستعمال الأموال العمومية لصالحهم، بالإضافة إلى الحصول على رشاوى كبيرة عند إبرام الصفقات والعقود .

4. معوقات اقتصادية :

تتمثل المعوقات الاقتصادية وفقا لما يلي:

أ – غياب تمويل المشاريع السياحية: إن غياب المؤسسات المالية والبنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي، يعتبر عامل رئيسي في نقص الاستثمارات السياحية، إذ أن النظام البنكي الجزائري أصبح يشكل أحد العقبات الهامة أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، كونه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، بحيث يفتقر إلى الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك، من خلال الاعتماد على الطرق التقليدية لتسيير البنوك، مع هيمنة القطاع العمومي على البنوك بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمار السياحي يتميز بنوع من الخصوصية منها:

– تتعدد مجالات الاستثمار السياحي، بحيث تشمل البناء والفنادق والطرق والمطاعم ومراكز الاستشفاء، ومراكز الرياضة، والقرى السياحية، بالإضافة إلى المشاريع الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة وشركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحية.

– طول مدة تنفيذ المشاريع السياحية، بحيث تفوق في بعض الأحيان 5 سنوات.

–طول الآجال الخاصة بمردودية المشاريع، بحيث تمتد إلى3 سنوات انطلاقا من سير المشروع.

ب – غياب الحوافز الموجهة للاستثمارات السياحية: لا تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على تقديم الحوافز الموجهة للاستثمارات السياحية، وإنما تعتمد على سياسة تقديم الحوافز العامة، وبالتالي فهي تفتقر إلى التخصيص في القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس والمغرب يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر إيجابا على الاستثمارات السياحية بها.

5.معوقات متعلقة بأداء الجماعات المحلية:

تواجه الجماعات المحلية عدة عراقيل، خاصة التي تقع في دائرتها مواقع سياحية هامة، ومن أهم هذه العراقيل نجد:

– محدودية الموارد البشرية، إذ أن تطبيق أي سياسة تنموية يتطلب توافر موارد مادية وبشرية كافية للتمكين من تجسيدها على أرض الواقع.

– ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية المحلية، مما يقلل من أهمية السياحة في ظل نقص الموا رد المالية المخصصة للقطاع السياحي.

- عدم اهتمام الجماعات المحلية بأمر السياحة، خاصة البلديات التي تتوفر على مؤهلات سياحية تختص بمسؤولية تسييرها، وقد يكون عدم الاهتمام مرده إلى افتقار الجماعات المحلية إلى الوسائل اللازمة لتغطية المتطلبات السياحية الأساسية لتلك المنطقة.

- ضعف البنى التحتية على المستوى المحلي، إذ تفتقر الجماعات المحلية للمرافق الأساسية لتقديم الخدمات، وغياب الطرق وغيرها من المرافق الأخرى التي تعمل على جذب السياح للمنطقة.

-غياب دور المجالس المحلية المنتخبة في لعب دورها كما ينبغي، والقيام بإدراج التنمية السياحية ضمن أولويات التنمية المحلية، خاصة لدى الجماعات المحلية التي تملك مؤهلات سياحية.

6. معوقات أخرى:

إضافة إلى ما تم ذكره، هناك معوقات أخرى أهمها ما يلي:[1]

نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين:

تتمثل فيما يلي:

- نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات العرض السياحي للامتياز؛
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية وخاصة في الفنادق.

ب. غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية:

تتمثل فيما يلي:

- المواقع السياحية بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية.
- غياب التشاور حول الأمور الأساسية، وتجاوب ضعيف مع حقائق الميدان.
- عدم التركيز على المميزات الجذابة للمنتج السياحي في الترويج للسياحة الجزائرية.

ت. طاقات الإيواء غير كافية وذات نوعية سيئة:

تتمثل فيما يلي:

-عجز في طاقات الاستقبال، والهياكل الفندقية وأماكن الإطعام ذات النوعية والأصالة.

-هياكل الإيواء قديمة وذات نوعية رديئة، وبأسعار مرتفعة.

-عدم استجابة معظم الفنادق للمعايير الدولية، بحيث توجد 10 % فقط تستجيب لهذه المعايير.

ث. غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق بالنسبة لوكالات الأسفار:

تتمثل فيما يلي:

- خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.
- عدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة، مع غياب مخطط للتكوين المستمر.
- عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل، قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات.

[1] بلحمري خيرة وحفصي بونعبو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص.222- 223.

– غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية، والتي هي في تحول مستمر.

ح. ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية:

تتمثل فيما يلي:

–غياب الأعمال والخدمات الجذابة التي تبرز المنتجات المحلية.

–خدمات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين، وذات نوعية أقل للمنافسة الإقليمية والدولية.

–غياب النظافة والصيانة للفضاءات العمومية والخاصة.

خ. ضعف تغلغل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي:

تتمثل فيما يلي:

– صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

– التدفق الضعيف للإنترنيت وعدم كفاية مواقعها.

ج. ضعف نوعية النقل وتدني خدماتها:

تتمثل فيما يلي:

– سوء الربط الجوي للجنوب، وانعدام التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج.

– ضعف خدمات كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، إضافة إلى التسعيرة المبالغ فيها.

د. نقص الأمن:

تتمثل فيما يلي:

تعتبر سلامة السياح من الأسس التي ترتكز عليها أي سياحية ناجحة، ولهذا يجب أن تكون سلامة السائح أحد الأهداف الأساسية التي يتعين على الخطط والقوانين السياحية أن تسعى إلى تحقيقها، حيث أن المشاكل المتعلقة بسلامة وأمن السياح سواء كانت حقيقية أو متوقعة تؤثر سلبا على سمعة وصورة البلد المستقبل للسياح. وبخصوص الوضع الأمني في الجزائر وعلاقته بالقطاع السياحي، يمكن أن نميز ما يلي:

– نقص الأمن بكل أنواعه(الأمن الصحي، الغذائي، الاضطرابات..... إلخ).

– عدم اتخاذ التدابير التي من شأنها حماية المواقع السياحية من العمليات الإجرامية.

– عدم مراقبة ومتابعة العناصر المشبوهة، والتي تخطط للإيقاع بالسياح وخاصة أثناء الليل.

ر. تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية:

تتمثل فيما يلي:[1]

– المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات والدخول؛

– طريقة تسيير غير متكيفة مع السياحة العصرية.

– غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

[1] بلحمري خيرة وحفصي بونعبو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص. 223.

ز. عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر:

تتمثل فيما يلي:

- عدم وجود أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي.
- وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة، ولا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث.
- ضعف الاتصال الداخلي والخارجي للتعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة.
- عجز في الإعلام والاتصال، مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق.
- غياب أنشطة إعلامية، ونقص المشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج.
- أدوات الإشهار غير كافية، وغير متكيفة مع التسويق الجواري.

المبحث الثالث : تقييم مساهمة السياحة الداخلية في التنمية المستدامة

من بين أهم التقارير لتقييم السياحة في الدول نذكر تقرير" المنتدى الاقتصادي العالمي" حيث يصدر كل سنتي" ليقوم بتصنيف الدول من حيث مساهمة قطاع السياحة لها في التنمية المستدامة استنادا إلى أربع أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي والتقني الإداري. حيث تصدرت الجزائر الرتبة 118 من بين 136 دولة مصنفة.

المطلب الاول: دور السياحة الداخلية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يعود دور السياحة الداخلية في تحقيق البعد الاقتصادي الى:[1]

1) **الاستثمار السياحي:**

تتوقع المنظمة العالمية للسياحة والاسفار ان القطاع السياحي في الجزائر يكون قد جدب رؤوس اموال استثمارية قاربت 119.9 مليار دينار جزائري، من الممكن ان ترتفع ب 6،1 سنة 2012 لتصل سنة 2022 الى 2355،5 مليار دينار جزائري بمعدل ارتفاعا يقارب 6،4 سنويا.

2) **مساهمة السياحة في التشغيل:**

باعتبار السياحة نشاط متشعب فهي تساهم في خلق مناصب شغل عديدة مباشرة وغير مباشرة، فالسياحة اذا تخلق مناصب عمل بداية من الدراسات الاولية الى عملية البناء والتهيئة وحتى تأثيث المنشآت السياحية وتجهيز المشاريع ويعمل قطاع السياحة على خلق ثلاث انواع من اليد العاملة:

- **العمالة المباشرة:** هي مجمل مناصب الشغل المنشاة من طرف الوحدات السياحية بحد ذاتها كالعاملين في الفنادق والمطاعم والوكالات السياحية...الخ وتكون هذه الفئة من اليد العملة الاكثر في القطاع السياحي.
- **اليد العاملة الغير مباشرة:** انشاء الوحدات السياحية يؤثر بالضرورة على قطاعات اخرى كالبناء والاثاث من خلال زيادة الطلب عليهما وبالتالي كان القطاع السياحي سبب ولو غير مباشر في توظيفهما ومنه ان قطاع السياحة له مساهمة في تشغيل يد العاملة غير مباشرة.
- **اليد العملة المحرضة:** وهي مجمل مناصب الشغل المنشاة في قطاعات بعيدة نوعا ما عن القطاع السياحي غير انها تنتج سلع وخدمات تستهلك من قبل السياح كالسلع الزراعية والصناعة الغذائية والتعليم...الخ.

توفير العملة الصعبة: حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي.

[1] بودية سعاد واخرون، مقال بعنوان «ورقة بحثية تحت عنوان المؤشرات الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل تقلبات اسعار البترول" ، ص- ص. 10-12. متاح على الموقع الإلكتروني 30: htt://e ,biblo,uni, most,dz,11-6-2021a10

3) **تراجع معدل الفقر:**

تشير المعطيات الإحصائية إلى تراجع مؤشر الفقر في الجزائر ب(7) نقاط تقريبا بين سنتي1995 و2006، حيث انتقل المعدل من 25،23 إلى 18،95، وهو مؤشر عن ارتفاع المستوى المعيشي خلال هذه الفترة، وقد تحقق ذلك أساسا نتيجة الزيادة في الأجور وتوسع مساعدة الدولة للفئات الهشة، توفير السكن ومناصب الشغل وتدعيم برامج التضامن الوطني.[1]

4) **نقل التقنيات التكنولوجية:**

سوق التقنية سوق احتكاري ليس من السهل شراء التقنية فيه والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية غير متاحة للأخرين لا توجد إلا لديها. حيث أنها تقوم بتطبيق تقنياتها الإنتاجية على الطبيعة من خلال الاستثمارات التي تقوم بها وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال من أهل البلد، وبذلك تعمل على تدريبهم على التعامل مع الاليات التي تجلبها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي.

تعتبر عملية التكنولوجيا خاصة عن طريق الشركات الأجنبية من أحد الموضوعات المثيرة للجدل ويدور هذا الجدل حول عدد المحاور الرئيسية مثل:

- مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبه الشركات الأجنبية مع التغيرات البيئية داخل الدولة مثل مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات والأنظمة المختلفة للإنتاج، طرق تقديم وتسويق المنتوج ومدى تلاؤمها مع المعتقدات والقيم الثقافية والروحية، الخدمات المرفقية).
- تكلفة التكنولوجية الأثار المرتقبة على العمالة وميزان المدفوعات...
- الأثار السلبية على المشروعات الوطنية.[2]

المطلب الثاني: دور السياحة الداخلية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

تعتبر السياحة البيئية نشاط انساني يمارس وفق ضوابط حاكمة وقواعد محكمة، تحمي وتصون المياه الفطرية الطبيعية وترتقي بجودة هذه الحياة، وتحول دون تلوثها، وتعمل على المحافظة عليها صالحة وصحية. والسياحة البيئية نوع من انواع السياحة القائمة على مبدا الاستدامة وهي تعتمد بشكل رئيسي على الاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية.

فالسياحة البيئية هي عملية تثقيفية وتربوية لمكونات البيئة فهي وسيلة لتعليم وتثقيف السياح والمجتمع بكل ما يتعلق بالبيئة والانسجام معا ومن هنا يظهر دور السياحة المستدامة في الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبيئية، فبعد القيام

[1] حسان تركي، السياحة الداخلية في الجزائر(عوامل التطور والتحديات المستقبل)، مجلة أفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد الثامن، الجزء الثاني، جوان 2017، ص.145.

[2] موسى سعداوي وزروق صدوقي، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة" الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني، 2012، ص. 101.

بعملية التوعية والتثقيف وإعطاء جميع المعلومات المتعلقة بمدى أهمية الحفاظ على البيئة وبالتالي النهوض بالسياحة البيئية يأتي دور استدامة هذه السياحة بواسطة الاستغلال الأمثل والفعال للمواقع السياحية التي تزخر بيئة طبيعية وخلابة وبالتالي دفع عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام، فالتنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما ولا يمكن الفصل بين أهدافها لأن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية.[1]

حيث عملت الجزائر على وضع جهاز تسويقي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لقطاع السياحة والقوانين المتعلقة باستغلال الشواطئ وفي ظل الانفتاح نحو اقتصاد السوق وزيادة الاهتمام بالمسائل البيئية من خلال السعي لترشيد استعمال الموارد الطبيعية والبحث عن سبل الوصول إلى التنمية المستدامة، كما يبقى من فرص الرفاهية للأجيال القادمة أو المقبلة، جاء المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة ويتمثل هدفه الرئيسي في اقتراح استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الأمدين المتوسط والطويل، ويركز هذا المخطط على أربعة مجالات أساسية هي:[2]

أ. تحسين صحة المواطن ونوعية المعيشة:

يؤدي انتشار النفايات الصلبة الحضرية، وتلوث الهواء الناجم عن حركة مرور السيارات وحرق النفايات، الانجراف، التصحر، ندرة المياه وتلويثها إلى تدهور الصحة ونوعية المعيشة للمواطن وعليه فإن المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة يرمي في الأمدين المتوسط والطويل إلى تحسين صحة المواطن وتوعية معيشية عبر تحقيق ما يلي:

- تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير.
- خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيماوي والزراعي المصدر.
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية.
- خفض إنتاج النفايات واعتماد تسيرها المتكامل، سواء في المستوى المؤسساتي او المالي.

ب. حماية البيئة الشاملة:

تهدف استراتيجية حماية البيئة الشاملة في الامدين حسب المخطط السابق الى زيادة الغطاء الغابي وكثافته وتنوعه البيولوجي، ومضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة، ومناطق التنمية المستديمة.

- خفض انبعاث الغابات ذات الاحتباس الحراري، واستبعاد الموارد المؤدية لطبقة الأزون، التكفل بالمشاكل الكامنة ذات الصلة بالملوثات العضوية المستمرة.

[1] زعرور نعيمة والسبتي وسيلة، دور السياحة البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس، 2017، ص ص.395- 396.

[2] سليماني حورية، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص النظام القانوني لحماية البيئة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2017، ص ص. 45-52.

ج. **خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية:**

يسعى المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة الى صنع استراتيجية واضحة المعالم لخفض الخسائر الاقتصادية وتحقيق القدرة التنافسية للمؤسسات والمتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين ذلك من خلال العمل على تحقيق ما يلي: [1]

- ترشيد استعمال الموارد المائية والموارد الاولية في الصناعة.
- تحويل او اغلاق المؤسسات العمومية شديدة التلوث.
- رفع قدرات رسكلة النفايات واسترجاع المواد الاولية.

وتحتوي الجزائر على بعض نماذج السياحة البيئية فنجد محمية الثنية الحد بتيسمسيلت، حضيرة الهقار بتمنراست، حضيرة الطاسيلي بإيليزي، وحضيرة بلزمة في باتنة. وبالتالي نستنتج مدى اهمية السياحة البيئية في نجاح التنمية المستدامة ومدى تشابك وتماسك وتلازم هاتين العمليتين ومدى تأثيرهما في الاقتصاد الوطني فالسياحة البيئية لا يمكن ان تشكل عامل للتنمية الا اذا سعت الى تحقيق سياسة بيئية مستدامة وبالتالي تنمية مستدامة.

المطلب الثالث: دور السياحة الداخلية في تحقيق البعد الانساني والاجتماعي للتنمية المستدامة

في خضم الحركة البيئية التي ظهرت بداية السبعينات من القرن العشرين، ونتيجة لتزايد الوعي لدى فئة كبيرة من العامة والعلماء بأهمية ما بات يعرف بالتنمية المستدامة عرفت السياحة البيئية انتشارا واسعا في كل انحاء العالم. بالإضافة الى السائحين الذين يقضون عطلاتهم بشكل تقليدي، ظهرت مجموعة اخرى تفضل قضاء عطلتها بشكل جديد تحقق لهم فرصة الابتعاد عن زحام وضوضاء الحياة الحديثة والتمتع بجمال ونقاء الطبيعة بثراء مناظرها واحيائها البرية والنباتية، وما يرتبط بها من سكان وثقافات محلية، القديم منها والمعاصر والحفاظ عليهم في ان واحد، وهو ما يعرف بالسياحة البيئية.

وتعتبر السياحة الريفية تجسيدا للسياحة البيئية، انطلاقا من ان الريف هو مجال يتوفر على عوامل مشجعة لإقامة هذا النشاط(الطبيعة، بيئة نظيفة نسبيا، الهدوء..) في نفس الوقت دو نظام بيئي وبشري خاص، نمط الحياة مميز، شكل البناء مختلف...الخ. وهي احدى الاشكال السياحية المشجعة للسياحة المحلية والتي تشارك بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، خاصة وان في الاغلب يكون المقبلين على هذه المناطق هم عمال موظفين وناشطين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فمن جهة تساهم في تجديد طاقاتهم للعمل وبالتالي زيادة المردودية الاقتصادية، ومن جهة اخرى اثراء مداخيل النشاط السياحي بالمناطق الريفية، وهي في نفس الوقت وبسبب خصوصية المجال تتطلب طرق تدخل وتسيير تطبق فيها مبادئ السياحة الأيكولوجية.

اما الهدف الرئيسي للتنمية الريفية يتمثل في خلق نمط معيشي يشجع على الاستقرار في المناطق الريفية وتقوية الحماية الاجتماعية لسكان الريف، وتقليص معدلات الفقر من خلال تقليص مناصب الشغل في القطاع الريفي، باعتبار ان الريف

[1] سليماني حورية، مرجع سبق ذكر، ص.52.

يعرف اشكال الفقر اكثر قسوة من الفقر الحضري، ويمكن ان تساهم السياحة البيئية في تحقيق هذه الاهداف من خلال مساعدة السكان على الاستقرار في المناطق الريفية بواسطة نمو السكنات الريفية المساعدة تحقيق عوامل الجذب السياحي، فالمسكن الجيد الذي تتوفر فيه الشروط الصحية والحياتية عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي للساكنين ويزيد من انتاجهم ويشجعهم على البقاء في ارضهم مما يشجع على زيادة الاستثمار وخطط التطوير والتنمية الريفية وفاعليتها، كما ان ازدهار الصناعة السياحية في المناطق الريفية يستلزم توفير مرافق حيوية للسائحين يستفيد منها سكان الريف على غرار المرافق الصحية، كما تعمل السياحة البيئية على دفع سكان المناطق الريفية على التعليم حتى يمكنهم الانخراط في هذه الانشطة.[1]

بالإضافة إلى أن السياحة الجبلية تلعب دورا كبير في تنمية المناطق الجبلية وذلك كونها تعود للقرن 19 عندما اكتشف الجبل كمكان للاسترخاء ومماسة مختلف الرياضات الجبلية، وعرفت خصوصا في اوروبا، مع بداية انشاء المنتجعات السياحية الجماعية في المملكة المتحدة، مثل منتجعات ساوثند، ومارجيت، وأصبحت مناطق مثل جبال استكلندا والالب السويسرية، أماكن سياحية مهمة في اوروبا.

تمتلك الجزائر في مناطقها الجبلية ثروات سياحية هامة، كالمناظر الطبيعية والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة مند العصور الجيولوجية الغابرة، لكن النظرة للسياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر على التزحلق على الثلوج في منطقة تيكجدة وتلاغيلف والشريعة، يعود لسببين الأول يتمثل في: الواقع المناخي حيث أن كميات الثلوج المتساقطة جد محدودة،[2]

الأمر الذي يجعل استغلالها ضرفي مما يستلزم التركيز على المعالم الدائمة. أما السبب الثاني يعود إلى خطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق لوجود الكهوف والمغارات، والحيوانات والطيور النادرة، والتي تعد كلها عوامل جذب للسياح.

أصبحت السياحة اليوم في الجزائر ضرورة حتمية أمام الحاجة لإيجاد مورد اضافي يغطي العجز المالي الذي تسببت فيه تدهور أسعار النفط على المستوى الدولي، ولو أخدنا مدينة جيجل كمثال، فهي تستقطب سنويا مئات السياح الجزائريين والأجانب ليس فقط لكونها مدينة ساحلية ولامتلاكها العديد من الشواطئ ذات الطابع العائلي، لكن أيضا بفضل مغاراتها الطبيعية الخلابة.

إن الاهتمام بالسياحة الجبلية ينعكس بالإيجاب على الجبال ويساهم في تنميتها، لأن السياحة الجبلية تستدعي توفير المرافق والبنى التحتية الضرورية لتطويها كالطرق والمياه والكهرباء والغاز، ومختلف وسائل الاتصال والفنادق وأماكن الايواء وغيرها، كما تستدعي الاستثمار في المناطق الجبلية، دون أن ننسى أنه يمكن لعائدات السياحة الجبلية أن تستغل لتنمية المناطق الجبلية، فتساهم السياحة الجبلية في توفير فرص الشغل لسكان الجبال، وتوفير العائدات لهذه المناطق، كذلك وقف نزيف الهجرة القروية. ونظرا لأن السياحة تلعب دورا مهما في التنمية، فإن هذا يجعل الجماعات المحلية مصدرا هاما لتمويل مختلف المشاريع التنموية، وهو الأمر الذي يتوقف على ما تملكه هذه المناطق من مواقع سياحية تستقطب السياح من الداخل والخارج.

[1] توفيق تمار وعيسى قروش، دور السياحة البيئية في تحقي ابعاد التنمية الريفية المستدامة: مقاربة نظرية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة مسيلة، المجلد 4، العدد الثاني، 2020، ص ص. 65- 67.

[2] فريدة حموم، أهمية تحقيق التنمية المستدامة الجبلية، مجلة افاق للعلوم، جامعة الجلفة، المجلد 4، العدد الخامس عشر،2019، ص ص. 163-164.

المطلب الرابع: دور السياحة الداخلية في تحقيق البعد التقني والاداري للتنمية المستدامة

بما ان السياحة البيئية هي موقف ايجابي مسؤول ودور واعي والتزام وممارسة لما ترتكز على حماية وتثمين المناطق الطبيعية بيئيا وثقافيا، كما تعمل على المحافظة على التوازن البيئي وترشيد السلوك الاستهلاكي والحفاظ على الصحة، توفير الحياة السهلة بمنع الضوضاء وانبعاث الغازات التي تؤثر على كفاءة الانسان وقدراته الابداعية. وكون النشاط السياحي البيئي يرتكز على مجمل هذه الخصائص والحد الانشطة التي تتناسب مع ظروف الجزائر حيث اعلنت الوكالة الفضائية الالمانية بعد دراسة حديثة ان صحراء الجزائرية التي تمثل نسبة 87% من المساحة الكلية للجزائر انها اكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، كما تعد السياحة الصحراوية احد انواع السياحة البيئية انتشارا في الجزائر، وقد ترجمت هذه الدراسة الى اتفاق بين الحكومتين الجزائرية والالمانية في 2007 لإنتاج حوالي 5% من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية والشروع بوضع اللوائح الشمسية بطاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و120 ميغاواط حيزا لتنفيذ سنة 2012 مع مخطط محلي لإنتاج 20% بحلول سنة 2020.

وكون انبعاثات الغازات هي المصدر الرئيسي للتغيرات في نظام المناخ العالمي مما يؤثر سلبا على النظام الايكولوجي، فان الطاقات المتجددة لها دور فعال في تراجعه حيث ينعكس استخدام هذا النوع من الطاقات على المحافظة على الموارد الطبيعية وخفض غازات الاحتباس حيث تستخدم الطاقة الشمسية سواء للتدفئة وانتاج الكهرباء على نطاق واسع اذ يتم تحويل الشمس الى كهرباء باستخدام محولات فولت ضوئية، وكذا الطاقة الرياحية والكهرومائية حيث تستخدم في تشغيل القرى والفنادق السياحية بهدف ترشيد الطاقة من خلال استخدام السخانات الشمسية وانتاج الكهرباء من الالواح الشمسية وتتمثل تطبيقات الطاقة المتجددة فيما يلي:[1]

1- تحويل الطاقة السياحية (الصحاري ، الساحلية ، الجبلية) التي تعتمد على مولدات الكهرباء من الوقود الاحفوري الى الطاقات المتجددة لتنخفض الغازات المتسببة للاحتباس الحراري.

2- خلق فرص العمل وتامين الطاقة النظيفة وجذب المزيد من السياح المهتمين بالسياحة البيئية، كما تستخدم في تشغيل القاطرات المعلقة(التليفريك)المستخدم للتنزه بين الجبال.

كما تسعى كذلك السياحة الداخلية إلى زيادة الصناعات النظيفة وذلك للمحافظة على البيئة ذلك من خلال:[2]

- التشجير والتحريج أو إعادة التشجير للغابات:

وهو التحويل المباشر للأرض التي لم يسبق وأن حرجت(زرعت كغابة) مدة 50 عاما على الأقل إلى أرض غابية، من خلال الغرس وبدر البدور، حيث أن زراعة الأشجار على نطاق واسع يساعد على التخزين الطبيعي للكربون في الكتلة الحيوية،

[1] حميدة فتيحة واوكيل خوميجة، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق سياحة بيئية، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول استغلال الطاقات المتجددة لخدمة السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 24أفريل، 2019، ص.13.

[2] فكيري أمال، الية التنمية النظيفة نظام استثماري دولي لتعزيز الاستدامة البيئية، مجلة افاق للعلوم، جامعة البليدة، المجلد 6، العدد الثالث، 2021، ص. 341.

وتربة الغابات. فمشروعات التحريج وإعادة التحريج فقط هي اللائقة أو المؤهلة، وأقصى استخدام لتخفيض الانبعاثات المعتمدة المولدة من مشروعات التحريج واعادة التحريج يتعين أن يكون أقل من 1% من انبعاثات عام 1990 لطرف من الأطراف. أما جهود تجنب انتزاع وتفادي نزع الغابات فهي مقبولة لمشروعات الية التنمية النظيفة المعتادة ذات النطاق الصغير.

خلاصة:

السياحة والتنمية المستدامة تجمع بينهما علاقة تفاعل متبادل وتعمل في إتجاهيين، من خلال تأثير كل منهما على الأخر، فمتى وجدت السياحة العناية والإهتمام اللازم، إلا وساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية، سواء في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، وفي نفس الوقت متى اشتملت استراتيجيات ومخططات التنمية المستدامة، على القطاع السياحي إلا وشهد هذا الأخير انتعاشا ليؤدي الدور المنوط به. حيث تعتبر الجزائر بعيدة كل البعد عن متطلبات السوق السياحية العالمية، إلا أن الدولة الجزائرية مازالت تبذل المزيد من الجهود للنهوض بالقطاع السياحي وتطويره ووضع مخططات تنموية استراتيجية شاملة رغم المعوقات التي تعترضها.

خـــاتمـــة

خـــــاتـــــمـــــــة

لقد حاولت هذه الدراسة فهم العلاقة الموجودة بين تطوير السياحة الداخلية من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك بالتركيز على حالة الجزائر ولأجل تحقيق ذلك تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول، اثنان منها شكلا الجانب النظري للدراسة في حين خصص الفصل الثالث كجانب تطبيقي.

وبشكل عام فقد مكنتنا هذه الدراسة من الوصول إلى مجموعة من النتائج سمحت لنا باختبار الفرضيات، وتقديم مجموعة من الاقتراحات وافاق الدراسة.

1. نتائج الدراسة:

يمكن حصر أهم نتائج هذه الدراسة في ما يلي:

- أن السياحة ظاهرة عالمية قديمة تطورت وازدهرت في بداية القرن العشرين أصبحت تعرف بصناعة السياحة نظرا لما تحققه من مداخيل كبيرة.
- السياحة لها أنواع تختلف حسب المنطقة والرغبة فنجد مثلا السياحة الرياضية في قطر وسياحة علاجية داخلية بالجزائر في قالمة لوجود حمامات طبيعية معدنية. كذلك نجد سياحة شاطئية على مستوى المناطق الساحلية، وسياحة جبيلة بالهضاب وسياحة صحراوية في الصحراء.
- أن السياحة الداخلية تعد عاملا من عوامل التطور الاقتصادي للبلد، وذلك من خلال التعرف على عادات وتقاليد البلد، التشجيع على الاستثمار السياحي الداخلي وكذلك التعريف بالبلد والترويج له.
- أن التنمية المستدامة هي الحفاظ على الموارد الحاضرة للأجيال القادمة ولها أبعاد هي: البعد الاقتصادي ويتمثل في توفير عناصر الانتاج الرئيسية، البعد البيئي ينص على الحفاظ على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة. البعد الاجتماعي تحقيق توزيع عادل للثروة والموارد على الأفراد، فيما يخص البعد التقني الاداري فهو يشجع على استغلال الطاقات النظيفة والطاقات المتجددة للحفاظ على البيئة.
- أن السياحة الداخلية مرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الاستثمارات والتشغيل وكذلك شجعت على حسن استغلال المناطق الجبلية والريفية والتي تعتبر نوع من أنواع السياحة المهمشة في الجزائر.
- وجود العديد من العقبات التي تقف في وجه الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر وبالتالي أثرت سلبا على تطور السياحة الداخلية للبلد وأهم هذه العراقيل:
- قلة المرافق السياحية.
- ضعف الاستثمار السياحي.
- غياب الثقافة السياحية.
- عدم الاهتمام بالمناطق الريفية بالرغم من أنها مناطق تجذب السياح إليها.
- قلة الأيدي العاملة المؤهلة لهذا المجال.

- يعاني قطاع السياحة في الجزائر من عدة نقائص وضعف في برامج التنمية السياحية وذلك ما عكسه ضعف مساهمة هذا القطاع في قضايا التنمية في الجزائر والاتجاه المتزايد للجزائريين على السياحة في الخارج.

2. نتائج اختبار الفرضيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن إختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة سابقا في مقدمة الدراسة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** نصت على ما يلي:" تكتسي السياحة الداخلية أهمية مرموقة في الاقتصاد الجزائري إذا أحسن استغلالها، باعتبار أن مواردها غير نافذة وبإمكانها أن تكون بديلة للمحروقات."، وبعد الدراسة تبين أنها صحيحة من خلال كون أن التنمية المستدامة تسعى إلى ترشيد استعمال الخيرات المتاحة والحرص على عدم الاسراف، دون الافراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. وهي في هذا تلتقي مع خصائص السياحة ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر هي القضاء على الفقر والتحول من قطاع المحروقات إلى قطاع الطاقات المتجددة.
- **الفرضية الثانية:** نصت على ما يلي: " تعاني الجزائر من عدة عراقيل وصعوبات تقف في وجه تطور السياحة الداخلية وهذا رغم امتلاكها لإمكانيات ومقومات سياحية كبيرة." وبعد الدراسة تبين أنها صحيحة من خلال كون أن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة ترشحها لأن تكون دولة سياحية بامتياز، لكن المنطق جعلنا نقف على حقيقة وجود عقبات ومعوقات تحول دون استغلالها وبالتالي أثرت سلبا على النشاط السياحي والسياحة الداخلية للبلد.

3. الإقتراحات:

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التالية:
- فتح المناطق الأثرية بين القطاع العام والخاص للاستثمار، والعمل على الحفاظ على الارث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية.
- اقتراح مشاريع سياحية وفق المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة.
- تشجيع المؤسسات البيئية على اتخاذ القرارات الاقتصادية لزيادة النمو الاقتصادي.
- التشجيع على العمل بالطاقات المتجددة النظيفة والصديقة للبيئة بهدف الحفاظ على المقومات الطبيعية التي تتميز بها الجزائر.
- إنشاء مراكز ومعاهد للتكوين والتمهين في المجال السياحي.
- تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تزخر بها بلادنا.
- إتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم من طرف المرشدين من أجل التحاور.
- ترقية طاقات الايواء في المناطق الجنوبية لأن أغلبها متمركزة في الساحل.
- تطبيق الاجراءات القانونية المتعلقة بالسياحة والتنمية المستدامة.

4. أفاق الدراسة:

- في نهاية دراستنا هذه ارتأينا اقتراح مجموعة من المواضيع المكملة والتي من شأنها أن تكون مواضيع بحث مستقبلية، وأهمها:

- النهوض بالسياحة الداخلية ففي الجزائر (الفرص والتحديات).
- أهمية السياحة الداخلية في الجزائر ودورها في زيادة فرص الاستثمار السياحي.
- إشكالية تحقيق سياحة مستدامة في الجزائر.
- السياحة الداخلية في الجزائر من منظور دولي.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- احمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2008.

2- احمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، الطبعة الاولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الاردن،2007.

3- اماني رضا، الاعلام والسياحة، الطبعة الاولى، اطلس للنشر والانتاج الاعلامي، الجيزة،2017.

4- حسن احمد شحاتة، التلوث واعاقة السياحة، الطبعة الاولى، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة،2006.

5- حميد عبد النبي الطائي، اصول صناعة السياحة، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.

6- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية،2007.

7- عزوزي خديجة وبلايلية ربيع، التنمية السياحية المستدامة، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية،2019.

8- عصام حسن السعيدي، التسويق والترويج السياحي والفندقي – دراسة للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية – الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،2008.

9- علي الفلاح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي- مدخل صناعة السياحة والضيافة-، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2013.

10-فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان،2016.

11-فؤاد بن غضبان، الجغرافية السياحية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2014.

12-ماجد عيسى القرنة، الاتجاهات الحديثة في الادارة السياحية، الطلعة الاولى، دار الرنيم للنشر والتوزيع، عمان،2019

13-ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2001.

14-ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، ب ط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2008.

15-محمد صبحي عبد الحكيم وحمدي احمد الديب، جغرافيا السياحة، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة،2001.

16-مدحت أبو ناصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة(مفهومها- ابعادها- مؤشراتها)، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة،2017.

17-مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والامن السياحي، الطبعة الاولى، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،2009.

18-مصطفى يوسف كافي، وكالات ومنظمات السياحة والسفر، الطبعة الاولى، دار ومؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، سوريا،2018.

19-مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

20-منال شوقي عبد المعطى احمد، جغرافية السياحة، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية،2011.

21-مها صباح سليمان، التوجهات الحديثة للعمارة المستدامة(دراسة تحليلية لمبادئ تصميم المسكن المستدام)،الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان،2017.

22-نعيم الظاهر وسراب الياس، مبادئ السياحة_ سلسلة السياحة والفندقة 1_ ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، الطبعة الثانية،2007.

المذكرات:

1. بوجريدة عبد الحكيم وبوعسيلة ياسر، تطوير القطاع السياحي ومساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية(دراسة مقارنة بين تونس المغرب والجزائر)، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير سياحي، جامعة جيجل، الجزائر،2017

2. بولخراشف محمد وبوعش فرحات، دور الوجهات السياحية في تنشيط السياحة الداخلية- دراسة الحظيرة الوطنية تازة جيجل- مذكرة مقدمة لنيل شهاده الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق سياحي وفندقي، جامعة جيجل، الجزائر،2020.

3. سليماني حورية، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص النظام القانوني لحماية البيئة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر،2017.

4. خلاف سمير وبونامس فطيمة، أثر مواقع التواصل الاجتماعي على اتجاهات السائح الجزائري نحو السياحة الداخلية، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة جيجل، الجزائر،2019.

5. صابة فاتح، عوامل اختيار السائح الجزائري لعروض السياحة الداخلية -دراسة عينة من اطارات مؤسسة بترولية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة جيجل، الجزائر،2020.

6. بولجمر وداد ومحروق فيروز، الاستثمار في الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، الجزائر،2018.

7. بن شلي وليد، اليات تنشيط السياحة الداخلية في الجزائر –ولاية جيجل نموذجا–، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق سياحي وفندقي، جامعة جيجل، الجزائر،2018.

8. بوعيطة يونس وبوقزوح رضوان، تطوير المنشآت السياحية كمطلب لتحقيق التنمية السياحة المستدامة، دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير السياحة، جامعة جيجل الجزائر،2014.

المقالات:

1. بلحمري خيرة وحفصي بونعبو ياسين، مؤشرات ومعوقات القطاع السياحي في الجزائر واليات تفعيله لتنمية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية –مخبر التنمية المحلية المستدامة–، جامعة يحي فارس(المدية)، العدد الثامن،2017.

2. تمار توفيق وقروش عيسى، دور السياحة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية الريفية المستدامة(مقاربة نظرية)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة مسيلة، المجلد4، العدد الثاني،2020.

3. تركي حسان، السياحة الداخلية في الجزائر(عوامل التطور والتحديات المستقبل)، مجلة أفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد الثامن، الجزء الثاني، جوان 2017.

4. زعرور نعيمة والسبتي وسيلة، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس،2017.

5. مولاي لخضر عبد الرزاق وبورحلي خالد، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة ورقلة، 2016.

6. حجام العربي وطري سميحة، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد6، العدد الأول، جامعة الجزائر، ديسمبر2019.

7. حموم فريدة، أهمية تحقيق التنمية المستدامة الجبلية، مجلة افاق للعلوم، جامعة الجلفة، المجلد 4، العدد الخامس عشر،2019.

8. فكيري أمال، الية التنمية النظيفة نظام استثماري دولي لتعزيز الاستدامة البيئية، مجلة افاق للعلوم، جامعة البليدة، المجلد6، العدد الثالث، 2021.

9. مخزومي لطفي واخرون، السياحة الداخلية في الجزائر واقعاها وسبل تطويرها، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الجزائر، المجلد11، العددالأول،2020.

10. سعداوي موسى وزروق صدوقي، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني، 2012.

11. الهذبة مناجلية، الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات وابحاث(المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية)، جامعة باجي مختار(عنابة)، العدد التاسع،2017.

12. وشاش فؤاد وسماعيني نسيبة، مساهمة السياحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، جامعة وهران2، العدد الرابع،2019.

الملتقيات:

1. حميدة فتيحة وأوكيل خوميجة، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق سياحة بيئية، مداخلة مقدمة في اطار فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول استغلال الطاقات المتجددة لخدمة السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 24 أفريل،2019.

2. سعيج عبد الحكيم واخرون، ترقية السياحة الداخلية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في اطار فعالية الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، جامعة بومرداس، البويرة، جانفي، 2018.

المواقع الالكترونية:

1. بودية سعاد واخرون، مقال بعنوان «ورقة بحثية تحت عنوان المؤشرات الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل تقلبات اسعار البترول"، ص- ص.10-12. متاح على الموقع الإلكتروني htt://e ,biblo,uni most ,dz. تاريخ الاطلاع 11.6.2021 على:10:30.

2. مقال بعنوان "بحث عن فوائد ومعوقات السياحة الداخلية –مقالات" تاريخ الاطلاع: 44: 17 a 2021-6-6 le https://wrgat.com.

الملخص:

لقد استهدفت هذه الدراسة تحديد واقع السياحة الداخلية في الجزائر مع التركيز على السياحة الداخلية والتنمية المستدامة وهذا من خلال ثلاث فصول، تناول الأول منها الجوانب النظرية للسياحة والسياحة الداخلية، أما الفصل الثاني ركز على التنمية المستدامة وأبعدها، في حين تطرق الفصل الثالث إلى استعراض واقع السياحة الداخلية في الجزائر واستراتيجيات تنشيطها والمعوقات التي تقف في وجه هذا القطاع ولعل النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة هو ضعف توافد السواح الجزائريين على السياحة الداخلية وموسمية النشاط، رغم أن الجزائر تمتلك مقومات تسمح لها بالنهوض بهذا القطاع وجعل السياحة موردا هاما ومساهما في آليات التنمية المستدامة حيث تجعلها تخرج من عزلتها لتصبح قطبا سياحيا هاما، وبهذا يمكن القول أن السياحة الداخلية لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

السياحة الداخلية، السائح الداخلي، التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة، الجزائر، دور السياحة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة.

Résumé:

Cette étude visait à déterminer la réalité du tourisme domestique en Algérie avec un focus sur le tourisme domestique et le développement durable et ce à travers trois chapitres, dont le premier traitait des aspects théoriques du tourisme et du tourisme domestique, tandis que le deuxième chapitre portait sur le développement durable. et son plus éloigné, tandis que le troisième chapitre traitait d'un état des lieux de la réalité du tourisme L'intérieur en Algérie et les stratégies pour son activation et les obstacles qui se dressent sur le chemin de ce secteur. Le principal résultat de cette étude est peut-être la faible affluence des touristes algériens au tourisme domestique et à la saisonnalité de l'activité,

Bien que l'Algérie dispose d'éléments qui lui permettent de faire progresser ce secteur et de faire du tourisme une ressource importante et contributeur aux mécanismes de développement durable, comme elle le fait sortir de son isolement pour devenir un pôle touristique important, et ainsi on peut dire que le tourisme intérieur a un rôle efficace dans la réalisation du développement durable en Algérie.

les mots clés:

Tourisme domestique, touristes domestiques, développement durable, dimensions du développement durable, Algérie, le rôle du tourisme domestique dans la réalisation du développement durable.